نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق نظم إدارة المخاطر المؤسسية
على إدارة عملية المراجعة (مع دراسة اختبارية)

د. نرمين على محمد المر
مدرس المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة جامعة بورسعيد

الإطار العام للبحث

أولاً: طبيعة مشكلة البحث

لقد اكتسبت إدارة المخاطر المؤسسية اهتماماً متزايداً من قبل المنظمين والأكاديميين وذلك استجابة للانهيارات المالية حدوث الأزمة المالية العالمية، وتم إصدار قواعد أكثر حدة في الولايات المتحدة Sarbanes-Oxley (قانون)
(في عام 2002) ، لتغيير السلوك الانتهازي للشركات وتحسين نظم إدارة المخاطر، واستجابة لحاجة المديرين للسيطرة بشكل أفضل على مؤسساتهم، ولهلمساعدة في تحقيق الأهداف التنظيمية قامت لجنة (COSO) بتطوير الإطار المتكامل للرقابة الداخلية (التقارير المالية) عام 2002، اعتبرت لجنة Sarbanes-Oxley COSO لإدارة المخاطر المؤسسية (ERM) وذلك بسبب المخاوف بشأن المخاطر الكبيرة على مستوى المنظمات، حيث كانت هناك حاجة إلى إطار أوسع لتوجيه إدارة المخاطر على مستوى المنظمة أو المخاطر التي تؤثر على التنفيذ الاستراتيجي لها.

996

العدد الأول 2020
نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق نظم إدارة المخاطر المؤسسية على إدارة عملية المراجعة (مع دراسة حسبية)

د/ نرمين على محمد المر

وهاذا طورت لجنة COSO إطارها المتكامل لإدارة المخاطر المؤسسية للتوسع في الإطار المتكامل للرقابة الداخلية على التقارير المالية، ورغم وجود تداخل بين مكونات إطار إدارة المخاطر الاستراتيجية والإطار المتكامل للرقابة الداخلية إلا أنه يوجد نوعان رئيسيان من التمييز بينهما:

أولاً: لا يتضمن الإطار المتكامل للرقابة الداخلية على التقارير المالية أي أنشطة مرتبطة بتحديد الأحداث والاستجابة للمخاطر.

ثانياً: لا يتضمن الإطار المتكامل للرقابة الداخلية على التقارير المالية أيضاً جانبًا استراتيجيًا، كما أن الإطار المتكامل للرقابة الداخلية على التقارير المالية غير مصمم لمعالجة المخاطر والفرص التشغيلية التي تواجهها الشركات.

وتتميز إدارة المخاطر المؤسسية (ERM) عن أنشطة إدارة المخاطر التقليدية في أنها تنظر في مخاطر المنظمة ككل خلال الوظائف المختلفة، بدلاً من تقييم المخاطر داخل إدارة أو وظيفة معينة. وبالتالي تتبنى منهجًا أكثر شمولية لإدارة المخاطر مقارنة بالمناهج التقليدية، حيث يكون التركيز على المخاطر في تلك المناهج التقليدية على فترات قصيرة وبهذا يمكن أن يؤدي إلى تدفق ناقص أو مفرط للمخاطر على مستوى المنظمة. كما تتميز بوجود تأكيد تنظيمياً متزايداً لضمان وجود إشراف مناسب على الحوكمة لعملية إدارة المخاطر المؤسسية في الشركات، على سبيل المثال قد تتطلب هيئة سوق الأوراق المالية من الشركات أن تقوم بدور مجلس الإدارة في رقابة المخاطر، بالإضافة إلى ذلك مع الاتجاه نحو إعداد التقارير المتكاملة، والتي تشمل الإفصاحات المالية وغير المالية على حد سواء، تزداد الحاجة إلى ضرورة الإفصاح عن إدارة المخاطر المؤسسية.
نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق نظم إدارة المخاطر المؤسسية على إدارة عملية المراجعة (مع دراسة اختبارية)

د/ نرمين على محمد المر

وفي ظل الاهتمام المتزايد بإدارة المخاطر المؤسسية من قبل الأكاديميين والمهنيين كان التركيز الأكبر على العلاقة التبادلية بين استخدام نظام إدارة المخاطر المؤسسية وحوكمة الشركات وعملية المراجعة الداخلية، دون الأخذ في الاعتبار تأثير إدارة المخاطر المؤسسية على عملية المراجعة من منظور أوسع وأكثر شمولية. حيث يرى الباحث أن جودة إدارة المخاطر المؤسسية قد تؤثر على إدارة المراجعة، فيمكن لعملية تحديد المخاطر التكرارية في نظام إدارة المخاطر المؤسسية أن تساعد على التنسيق بين الإدارات المسؤولة والراجع الخارجي، وذلك من خلال توجيه المراجعين الخارجيين بشكل أسرع وأكثر كفاءة خلال مرحلة اختبارات الرقابة، وبشكل أكثر تحديدًا من المحتمل أن يثير العاملون بالمنظمة إلى المراجع الخارجي عن الوضعية التي تغيرت، وبالتالي تتطلب عملية المراجعة اختبارات إضافية من قبل المراجع.

كما تخفض الجوانب التشغيلية المتعلقة بالرغبة في تحمل المخاطر في إطار نظام إدارة المخاطر المؤسسية من احتمالية إدخال تعديلات على الدفاتر في الربع الأخير من العام، وذلك من خلال الرقابة اللاحقة لأحداث المخاطر المحتملة، وبذلك تكون الشركة قادرة على تجنب مفاجأت نهاية العام التي قد تؤدي إلى إدخال تعديلات، حيث تنطوي هذه التعديلات جدًا أكبر من المراجعين، وزيادة أتعاب المراجعة واحتمالية تأثير إصدار تقرير المراجع، هذا ويركز ERM تأثير إصدار تقرير المراجع على مستوى المراجعة من خلال استدلالها المخاطر، مما يؤدي إلى زيادة الاستعداد للمراجعة، وبما يسمح لمراجع الحسابات بإجراء اختبار جوهري مبسط.

وبناءً على ذلك تتمثل مشكلة البحث في دراسة تأثير جودة نظام إدارة المخاطر المؤسسية على عملية المراجعة من حيث أتعاب المراجعة وفترة إصدار تقرير المراجع، من خلال اختبار ثلاث نماذج على الشركات العامة في سوق هيئة الأوراق المالية في مصر، حيث يمثل النموذج الأول في قياس جودة نظام إدارة المخاطر المؤسسية (ERM Quality) بالاعتماد على نموذج Gordon, et al., 2009.
نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق نظم إدارة المخاطر المؤسسية على إدارة عملية المراجعة (مع دراسة اختبارية)

نورمين على محمد المر

والذي يقوم أربعة مقياسات مزدوجة أساسية تتمثل في: الاستراتيجية Strategy، والعمليات التشغيلية Operations، والتقرير المالي Reporting، والامتثال Compliance. فيما يمثل النموذجين الثاني والثالث في قياس تأثير نظام إدارة المخاطر المؤسسية على أتعاب المراجعة (Audit fee) وتأثير فترة إصدار تقرير المراجعة DELAY (Delay) بالاعتماد على مجموعة من المتغيرات منها لجان المراجعة (Other) ومجموعة من المتغيرات الحاكمة الأخرى (AC Controls).

ثانياً : أهمية البحث

تتبع أهمية هذا البحث من الناحية العلمية في استكمل ما توصلت إليه الدراسات السابقة حول نظم إدارة المخاطر المؤسسية وفوائد تطبيقها. ودراسة العلاقة بين عمليه المراجعة من خلال انخفاض أتعاب المراجعة، وانخفاض فترة إصدار تقرير المراجع، كما تتبع الأهمية العملية خلال التوصل إلى منافع التطبيق على مستوى الشركات العاملة في البيئة المصرية والتي قد تمثل في إضافة قيمة لأصحاب المصلحة من خلال اعتماد وتطبيق نظام إدارة المخاطر، مع أخذ المخاطر بنظرة شمولية ووضوح أن تطبيق نظم إدارة المخاطر ليس مكلفاً وأن منافع التطبيق تفوق التكاليف.

ثالثاً : أهداف البحث

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في دراسة العلاقة بين نظم إدارة المخاطر المؤسسية وعملية المراجعة، ويتفعل من هذا الهدف عدة أهداف فرعية على النحو التالي:

العدد الأول ٢٠٢٠

العنوان: اهتمار للاستشارات

999
نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق نظم إدارة المخاطر المؤسسية على إدارة عملية المراجعة (مع دراسة اختبارية)

د/ نرمين على محمد المر

أ- دراسة أثر إدارة المخاطر المؤسسية على تحقيق فوائد المنظمة في شكل تخفيف

أعاب المراجعة.

ب- التوسع للعلاقة بين جودة نظام إدارة المخاطر المؤسسية وانخفاض فترة إصدار

تقرير المراجعة.

رابعاً: فروض البحث

في ضوء طبيعة البحث وأهدافه وأهميته، تتمثل فروضه العمدية على النحو التالي:

أ- الفرض الأول: لا يوجد تأثير معنوي لجودة نظام إدارة المخاطر المؤسسية على

أعاب المراجعة.

ب- الفرض الثاني: لا يوجد تأثير معنوي بين لجودة نظام إدارة المخاطر المؤسسية

على فترة إصدار تقرير المراجعة.

خامساً: منهج البحث

بناءً على طبيعة مشكلة البحث وأهميته حيث يتمثل هدف البحث في دراسة العلاقة

بين نظام إدارة المخاطر المؤسسية وعملية المراجعة من خلال معرفة تأثيرها على

تخفيف أتعاب عملية المراجعة، وانخفاض فترة إصدار تقرير المراجعة، يعتبر المنهج

الإيجابي الذي يقوم على وصف تفسير وتحليل ظواهر البحث واختبار الفروض المتعلقة

بهذه الظواهر من أنسب المناهج لدراسة وتحليل العلاقة بين إدارة المخاطر المؤسسية

وعملية المراجعة.

سادساً: الدراسات السابقة في مجال إدارة المخاطر

يتمثل الهدف من عرض وتحليل الدراسات السابقة في مجال إدارة المخاطر في

معرفة ما تم التوصل إليه من نتائج ووصفات للاستفادة منها في استنتاج الفجوة

العلمية في مجال إدارة المخاطر واستكمال جوانب هذا البحث.

العدد الأول 2020
نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق نظم إدارة المخاطر المؤسسية على إدارة عملية المراجعة (مع دراسة احصائية)

1- دراسة (Kurt, D(2009)

هدف هذه الدراسة إلى التوصل للعلاقة بين تكوين مجلس الإدارة، أتعاب المراجعة، وهيئة الملكية بنظام إدارة المخاطر المؤسسية. وأظهرت النتائج أن استقلال مجلس الإدارة ونظام عملية المراجعة، وهيئة الملكية ذات تأثير كبير على مستوى إدارة المخاطر المؤسسية. حيث أظهرت النتائج أن الشركات التي لديها مجلس مستقل ومستقلة مركزية يكون لديها مستوى أعلى من إدارة المخاطر المؤسسية.

بالإضافة إلى ذلك توجد علاقة تكاملية بين أتعاب المراجعة، وإدارة المخاطر المؤسسية حيث تتجه الشركات التي تدفع أتعاب مراجعة مرتفعة إلى الاستثمار بشكل أقل في إدارة المخاطر المؤسسية، في حين تتجه الشركات التي لديها أتعاب مراجعة أقل إلى زيادة الاستثمار في إدارة المخاطر المؤسسية.

2- دراسة د. صلاح محمد عمران (2015)

تمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في الاستفادة من الآليات الداخلية لعملية الحوكمة الممثالة في مجلس الإدارة، هيئة الملكية، لجان المراجعة، وإدارة المراجعة الداخلية في تحقيق مستوى الإفصاح عن معلومات إدارة المخاطر، ولقد تناول هذه الدراسة من خلال عرض مفهوم الإفصاح عن معلومات إدارة المخاطر وأهميتها ونظرية الوكالة من أجل التوصل للعلاقة بين حوكمة الشركات، والإفصاح عن معلومات إدارة المخاطر، وتكون مجتمع الدراسة من الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية بحجم عينة 30 شركة، بصرف النظر عن شركة مقدمة معها وتوافر تقارير منشورة في عام 2009، 2001، بالإضافة إلى عينة أخرى من المحللين الماليين، بسوق الأوراق المالية عددها 20 مهماً. وبلغت مفردات عينة الدراسة 80 مفردة، ثم توزيع قوائم الاستقصاء لاستطلاع آراء مديرية الإدارة المالية، مديرية إدارة
نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق نظم إدارة المخاطر المؤسسية على إدارة عملية المراجعة (مع دراسة احتجازية)

/ نورمين على برد المبر

المراجعة الداخلية في الشركات محل عينة الدراسة، والمحللين الماليين كوكلاء عن المستثمرين.

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج تمثل أهميتها وجود قصور في الإفصاح عن معلومات إدارة المخاطر في شركات عينة الدارسة، كما أن الإفصاح في هذه الشركات يغلب عليه الطابع الوصفي، كما توصلت إلى أن جودة المراجعة الداخلية تحسن مستوى الإفصاح عن معلومات إدارة المخاطر، وأوصت الدراسة بضرورة القيام بال.Invokeشارات في الإفصاح عن معلومات إدارة المخاطر باعتبار أن هذه المعلومات تعد مدخلات أساسية لقرارات الملاك والأطراف الأخرى المتعلقة بمستقبل التعاون مع الشركة، مع ضرورة تبني الشركات لمدخل إدارة المخاطر عند تطويرها لنظم الرقابة الداخلية.

3 - دراسة د. أشرف أحمد غالي، وآخرون (2016)

هذت هذه الدراسة إلى تحديد انعكاسات الدور الحديث للمراجعة الداخلية وأثرها على تعزيز مراحل إدارة المخاطر بمشتقات الأعمال المصرية، وتناولت الدراسة استراتيجية المراجعة الداخلية على أساس المخاطر، وأثر انعكاسات الدور الحديث للمراجعة الداخلية في تعزيز مراحل إدارة المخاطر، واعتمدت منهجية الدراسة على استخدام قائمة استقصاء تم توزيعها على عينة مكونة من 138 مفردة ممثلين في ثلاث فئات ذات الصلة بموضوع الدراسة من المراجعين الداخليين، المديرين الماليين، مراقب الحسابات.

وباستخدام بعض الأساليب الإحصائية المناسبة تم التوصل إلى عدد من النتائج تمتل أهميتها في أن تقرر المراجع الداخلية عن المخاطر يزيد من ثقة المستثمرين في مصداقية التقارير المالية للشركة، حيث يردم لهم معلومات عن المخاطر المختلفة التي تواجهها أو التي من المحتمل أن تواجهها المنشأة وكيف تم إدارتها، وأوضحت نتائج

102

العدد الأول 2020
نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق نظم إدارة المخاطر المؤسسية على إدارة عملية المراجعة (مع دراسة احتمالية)

دنورين على مقصد المراجع

تحليل الإحصائي وجود مساهمة إيجابية لإنعكاسات الدور الحديث للمراجعة الداخلية

في تعزيز مراحل إدارة المخاطر بemensات الأعمال، وفي سياق ما توصلت إليه

الدراسة أوصت بضرورة إعادة التأهيل العلمي والمهني والتطوير والتحسين المستمر

لأعضاء إدارات المراجعة الداخلية لاكتسابهم مهارات يستطيعهم من خلالها استيعاب

التطورات في مبادئ وآليات الحوكمة وإدارة المخاطر.

Cristina, F.,& Giulia, L (2017) (ERM)

هدفت هذه الدراسة إلى التوصل للعلاقة بين نظام إدارة مخاطر المؤسسة (ERM) وأداء الشركات الإيطالية المدرجة، حيث تناولت العقبات التي تواجه المنظمات عند

تطبيق نظام إدارة المخاطر، ومعرفة مزايا قياس مدى تعقيد نظام إدارة المخاطر من

خلال مجموعة من المقاييس الجديدة لا تتعلق فقط بهيئات حوكمة الشركات

المخصصة لإدارة المخاطر، ولكن تتعلق أيضاً بخصائص عملية تقييم المخاطر، كما

ركزت الدراسة على العلاقة الإيجابية بين تنفيذ إدارة المخاطر المؤسسية وأداء

المنظمات. وأظهرت نتائج الدراسة أن الشركات التي لديها مستويات متقدمة من تنفيذ

إدارة المخاطر المؤسسية تقدم أداء أعلى، سواء على مستوى الأداء المالي أو تقييم

السوق، كما أكدت الاختبارات الإضافية في الدراسة العملية أن أنظمة إدارة المخاطر

المؤسسية الفعالة تؤدي إلى أداء أعلى من خلال تقليل التعرض للمخاطر وأن العلاقة

السلبية العكسية بين إدارة المخاطر المؤسسية والأداء غير موجودة على المدى

القصير.


هدفت هذه الدراسة إلى فحص تجارب شركاء المراجعة، والمديرين الماليين،

ورؤساء لجان المراجعة حول العلاقة بين إدارة المخاطر المؤسسية وعملية إعداد

العدد الأول 2020

1003
نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق نظم إدارة المخاطر المؤسسية على إدارة عملية المراجعة (مع دراسة احتمالية)

1- دراسة د. إيمان محمد السعدي سلامة (2018)

هددت هذه الدراسة إلى اختبار وتحليل العلاقة بين أثر كل من جودة لجنة إدارة المخاطر ودورة حياة الشركة على جودة الإفصاح المحاسبى عن المخاطر المالية وانعكاسه على سمعة الشركات، وتناولت الدراسة مفهوم جودة الإفصاح المحاسبى عن المخاطر المالية وأثر جودة لجنة إدارة المخاطر ودورة حياة الشركة على جودة هذا الإفصاح، وتمثل مجتمع الدراسة في جميع الشركات المدرجة في مؤشر EGX30 البالغ عددها ٣٠ شركة، حيث يعد هذا المؤشر أحد المؤشرات التي تصدرها البورصة المصرية ويتم حسابه وفقاً للعملة المحلية والدولار ابتداء من ١٩٩٨، ويتضمن أعلى ثلاثين شركة من حيث السيولة والنشاط.

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج تمثل أهمها في وجود علاقة ارتباط طردية جوهرية بين وجود لجنة مستقلة لإدارة المخاطر وجودة الإفصاح المحاسبى عن المخاطر المالية، وجود علاقة ارتباط طردية جوهرية بين تقدم الشركة في دورة حياتها ووصولها إلى مرحلة النضج وجودة الإفصاح المحاسبى عن المخاطر المالية.

وقد أوصت الدراسة بضرورة قيام مركز المديرين المصري التابع للهيئة العامة

العدد الأول ٢٠٢٠
نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق نظم إدارة المخاطر المؤسسية على إعداد عملية المراجعة (مع دراسة اختبارية)

د/ نرمين على محمد المر

للرقابة المالية بتعديل الدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر في أغسطس 2016 بحيث يتضمن ضرورة قيام الشركات بتخصيص لجنة مستقلة لإدارة المخاطر منفصلة عن لجنة المراجعة وذلك بصورة إلزامية.


1- دراسة (2019)

تشمل الهدف الأساسي من هذه الدراسة في تقديم إرشادات عملية حول ما قد يشكل وظيفة فعالة للمخاطر المؤسسية، وأوضحت الدراسة أن أهم التحديات الرئيسية التي تواجه البنوك تتمثل في إنشاء تقييم شامل للمخاطر يعالج جميع فئات المخاطر، بدلاً من معالجتها بشكل منفصل، وذلك من أجل فهم المخاطر بشكل أفضل، وتطوير المعايير والسياسات المطبقة على مستوى الشركة، كما هدفت الدراسة إلى معرفة التوصل للعلامة السببية بين مبادئ الحوكمة، إعداد التقارير المالية، وتوصيلت الدراسة إلى أن وجود لجنة إدارة مخاطر مستقلة ووضع الضوابط التي تتناسب مع حجم الشركة وتعقيدها يمكن أن يساعد في توقع المخاطر وإدارتها بشكل أفضل.

التعليقات على الدراسات السابقة

في ضوء ما تم عرضه من الدراسات السابقة اتضح ما يلي:

1- أكدت بعض الدراسات على وجود علاقة بين الآليات الداخلية لعملية الحوكمة المتمثلة في مجلس الإدارة، هيكل الملكية، لجان المراجعة والمراجعة الداخلية وتحسين مستوى الإصلاح عن معلومات إدارة المخاطر.

2- أوضحت إحدى الدراسات وجود تأثير لجودة لجنة إدارة المخاطر ودورة حياة الشركة على جودة الإصلاح المحاكي عن المخاطر المالية الأمر الذي يعكس على سمعه الشركات.
نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق نظم إدارة المخاطر المؤسسية على إدارة عملية المراجعة (مع دراسة اختبارية)

3- أكدت العديد من الدراسات على أن وظيفة المراجعة الداخلية تلعب دورا هاما في تحديد المخاطر المتعلقة بالنشاط، وإضافة قيمة للمنشأة من خلال عملية غذارة المخاطر.

4- أوصت بعض الدراسات إلى ضرورة إعادة التأهيل الفني والمهني والتطوير والتحسين المستمر لأعضاء إدارات المراجعة الداخلية لأكتسابهم مهارات يستطيعون من خلالها استيعاب التطورات في مبادئ وأدوات الحوكمة وإدارة المخاطر.

5- يعتبر هذا البحث استكمالاً للفجوة البحثية في الدراسات المحاسبية في مجال إدارة المخاطر المؤسسية وعملية المراجعة الخارجية متمثلة في أتعاب المراجعة وانخفاض فترة إصدار تقرير المراجع الخارجي.

 سابعاً: خطة البحث

بناء على مشكلة البحث وأهميته سيتم تناوله من خلال ثلاث مباحث، حيث يتناول المبحث الأول مفهوم وطبيعة إدارة المخاطر المؤسسية، فيما يعرض المبحث الثاني تأثير نظم إدارة المخاطر المؤسسية على أتعاب المراجعة وإصدار تقرير المراجعة، ويتناول المبحث الثالث الدراسة الاختبارية وأهم ما تم التوصل إليه من نتائج ووصيات.

العدد الأول ٢٠٢٠
المبحث الأول

مفهوم وطبيعة إدارة المخاطر المؤسسية

على الرغم من نشأت علم إدارة المخاطر منذ زمن بعيد، إلا أنه زاد الاهتمام به والتركيز عليه بصورة كبيرة خاصة بعد حدوث الانهيارات المالية وبداية تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، وبالتالي أصبحت إدارة المخاطر عنصر أساسي من استراتيجية الشركات، كما تعتبر أحد الركائز الأساسية لحوكمة الشركات، فضلاً عن COSO، حيث أن إدارة المخاطر الفعالة تعزز المنشأة على تحسين قرارات التفاعل مع المخاطر من خلال الإدراك السريع للأحداث التي تتعرض لها المنشأة، سواء كان فرص تمتلكها المنشأة، أو مخاطر تصدى لها بالطريقة الملاءمة، وذلك لتجنب التهديدات التي تؤدي إلى عدم قدرتها على الاستمرار، ويتم تناول هذا المبحث من خلال البنود التالية:

أولاً: تعريف إدارة المخاطر المؤسسية

في سياق ما جاء بالدراسات والأدبيات المحاسبية عن تعريف نظام إدارة المخاطر، عُرِفت على أنها تلك العملية التي تتضمنها بها المنظمات بشكل منهجي للمخاطر المتعلقة بنشاطها من أجل تحقيق المنافع الدائمة وتحقيق القيمة القصوى للأنشطة، وأنها تلك العملية التي يتم من خلالها التأكد بأن الأحداث غير المرغوبة والتي يترتب على حدوثها خسائر قد لا تحدث، ولقد عُرِفت إدارة المخاطر على أنها متكامل داخلي المؤسسة من خلال إدارة منفصلة يتم تفطيرها بواسطة مجلس الإدارة وباقي العاملين في المنشأة من خلال وضعها كاستراتيجية داخل المنشأة، مصممة لتحديد الأحداث المؤثرة على المنشأة، ثم إدارة المخاطر بغرض توفير تأكيد بأن هذه المخاطر في الحدود التي تقبلها المنشأة وأنها غير مؤثرة على أهداف المنشأة.
نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق نظم إدارة المخاطر المؤسسية على إدارة عملية المراجعة (مع دراسة اختبارية)

/ نرمين على محمد المر

أ/ عرفت إدارة المخاطر على أنها مجموعة من الأنشطة الوظيفية التي تقوم بها الإدارة للتعرف على المخاطر وتحليلها والتحكم فيها، ووضع خطط للتخفيف من الآثار المادية المرتبطة على وقوع الخطر، بهدف حماية المنهاج من أي خسائر مفاجئة نتيجة لأي ظروف التعرض لها، كما أنها تمثل جزءا أساسيا في الإدارة الاستراتيجية، وإحدى الركائز الأساسية لتطبيق حوكمة الشركات. وأيضًا عرفت بأنها عملية إدارية تتكون من تخطيط وتحليل وتقييم وضع استراتيجيات التقليل الخسائر الناتجة عن الأحداث المحتملة إلى أدنى حد ممكن.

ويشمل تعريف نظام إدارة المخاطر وفقاً للجنة رعاية المنظمات على أنها المنهج العلمي الذي يتأثر بمجلس الإدارة في المنظمة وبالإدارة والأفراد ويطلق في المواقف الاستراتيجية في المنهاج، ويتم تصميمها بهدف تحديد الأحداث التي يمكن أن تؤثر على المنهاج وبغرض إدارة المخاطر، وذلك من أجل تقديم تأكيد معقول على أن المنهاج تمضي نحو تحقيق أهدافها (2004, COSO) وبذلك فإن هذا التعريف يتضمن عدة مبادئ أساسية لإدارة المخاطر تتمثل في:

أ- إن عملية إدارة المخاطر مستمرة عملية.

ب- يتم تطبيقها عند صياغة استراتيجية المنظمة وعلى كافة المستويات التنظيمية بداخلها والوحدات الداخلية.

ج- يتم تصميم نظام إدارة المخاطر بهدف تحديد الأحداث التي من المحتمل أن تؤثر على المنهاج حتى يتم إدارتها بشكل مقبول.

ويتفق الباحث مع وجه النظر أن إدارة المخاطر تمثل عملية مستمرة ودائمة التطور تساهم في تحقيق أهداف المنهاج وإضافة القيمة، وذلك من خلال قيامها بالعمل بشكل مستمر على تحديد كافة المخاطر التي تتعرض لها المنظمة وتقييم هذه المخاطر وتحليل الأسباب التي أدت لتلك المخاطر لتجنبها مستقبلا واقتراح استراتيجية التعامل مع هذه المخاطر.

العدد الأول 2020
نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق نظم إدارة المخاطر المؤسسية على إدارة عملية المراجعة (مع دراسة اختبارية)

د/ نرمين على محمد المر

ولقد تعددت وجهات النظر بشأن تبوب المخاطر فقسمتها إحدى الدراسات إلى مخاطر الأعمال أو التشغيل وتتعلق تلك المخاطر بالأنشطة التي تتم ممارستها داخل المنشأة، مخاطر مالية وتتعلق بالعمليات المالية التي تحدث في المنشأة، مخاطر بيئية وترتبط بالتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئة المالية التي تعمل فيها المنشأة، ومخاطر السمعة وتنتج من فشل المنظمة في السيطرة على المخاطر الأخرى، كما صنفتها هيئة إدارة المخاطر إلى مخاطر مالية وتشمل مخاطر تقلب أسعار الفائدة واسعار صرف العملات الأجنبية، مخاطر استراتيجية وتشمل مخاطر المنافسين وتغير طلب العملاء وتغيرات الصناعة، ومخاطر تشغيلية وتشمل تعين الموظفين والتعاون مع الموردين وتشكيل مجلس الإدارة والثقافة وأثر الهيئات الرقابية، ومخاطر غير المصنفة وتشمل (المخاطر المرتبطة بالممتلكات أو الأصول والمنتجات والتعاونيات والبيئة).

وصنفت دراسة أخرى المخاطر حسب مصدرها إلى مخاطر نابعة من عوامل خارجية وتشمل (مخاطر المنافسين وتقلب أسعار الصرف وقرارات الهيئات الرقابية والكوارث الطبيعية) ، مخاطر نابعة من عوامل داخلية وتشمل (المخاطر المرتبطة بالبحث والتطوير والتدفقات النقدية وغيرها من العوامل)، ومخاطر نابعة من عوامل داخلية وخارجية مثل الموظفين وسلسية التوريد والمنتجات والخدمات والاستهلاك، ويتفق الباحث مع تبوب المخاطر إلى (مخاطر داخلية تتعلق بالأحداث والعمليات والأنشطة داخل المنظمة، ومخاطر خارجية تتعلق بالبيئة الخارجية المحيطة بالمنظمة، حيث من الممكن النظر إلى المخاطر من عدة جوانب توضح مدى ارتباط الأحداث بالمخاطر، ومدى إدارك الإدارة للمصادر المرتبطة بالمخاطر وكيف يتم التعامل مع تلك المخاطر سواء كانت داخلية أو خارجية.)
نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق نظم إدارة المخاطر المؤسسية على إدارة عملية المراجعة (مع دراسة اختبارية)

د/ نرمين على محمد المر

العدد الأول 2020

ثانياً: مقومات إدارة المخاطر المؤسسية

تتطلب عملية إدارة المخاطر المؤسسية بكفاءة وفعالية توفر مجموعة من المقومات، والتي تعد بمثابة عناصر أساسية يلزم توافرها قبل البدء في إدارة المخاطر التي تتعرض أو قد تتعرض لها المنظمة، وتتمثل أهم هذه المقومات فيما يلي:

أ- مقومات بشرية:

تتعلق هذه المقومات بأفراد فريق إدارة المخاطر، فمن المعروف أن الأفراد أو الموارد البشرية أساس نجاح أي عمل، خاصة إذا توافر لديهم التأهيل العلمي والعملي المطلوب، وتتطلب عملية إدارة المخاطر بكفاءة وفعالية ضرورة الاستعанаة بجميع الخبرات والكفاءات المتاحة والاستعارة لشركة المخاطر، لذا لا بد من إنشاء إدارة أو قسم لإدارة مخاطر الأعمال وأن يتوفر في فريق عمل هذه الإدارة أو هذا القسم المؤهلات العلمية والخبرات العملية التي تؤهلهم للتعامل مع مخاطر الأعمال بصورة فعالة، مع العمل على ضرورة اكتسابهم المهارات الجديدة من خلال حضورهم دورات تدريبية وندوات ومؤتمرات والاطلاع على كل جديد في مجال عملهم، ولهذا فإنه من الضروري أن يكون فريق إدارة المخاطر ملماً بالمفاهيم الأساسية للمخاطر، والتي تتمثل أهمها في:

1- المصدرين: تتمثل في المهمة التي تنشأ منها المخاطر، سواء البيئة الداخلية أو الخارجية.

2- السبب: تمثل الظروف والعوامل التي تؤدي إلى نشأة المخاطر من مصادرها.

3- المخاطر: تمثل الأحداث التي قد تؤثر على أهداف المنشأة.

4- النتائج: تمثل نتيجة حدث معين، والتي تعكس بشكل كمي أو وصفي وجود خسارة (ضرر) أو مكسب منفعة معين.

5- الاحتمالية: تم تحديد حدوث ونكر المخاطر.
نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق نظم إدارة المخاطر المؤسسية على إدارة عملية المراجعة (مع دراسة اختبارية)

6- الرقابة: تمثل رقابات عناصر المناشئة المختلفة التي تتضمن مواردها وأنظمتها وعملياتها ووظائفها وغيرها من عناصر النشأة.

7- المتابعة: تعني متابعة الأنشطة والوسائل الرقابية وتحديثها كلما تطلبت الأمر.

ب- مقومات مادية:

تحتاج عملية إدارة مخاطر الأعمال إلى توافر مجموعة من العناصر المادية مثل توافر الموارد المادية والمالية وغير المالية، ويلزم إعداد برنامج شامل يحدد الهدف والخطط والأساليب والإجراءات، كذلك يلزم التأكد من وجود نظام فعال للإذار المبكر في المنشأة من أجل تجنب المخاطر، والاستعداد للتعامل مع المخاطر التي لا يمكن تجنبها، وبناء نظام إداري محكم يمكن المنشأة من التعرف على المشكلات وتحليلها وإيجاد الحلول لها.

ج- مقومات معلوماتية:

تلزم عملية إدارة المخاطر توافر نظام متطور ومتكامل للمعلومات المطلوبة يمد الإدارة العليا بالتعريفات التي تميز بين كلًا من الفرص والتهديدات، وأن يتم شرح ذلك بوضوح تجنبًا لاحتمال إساءة الفهم، ومن الضروري هنا وجود جهة مركزية مسبيقة لنظام المعلومات، وذلك لمنع التنافض والازدواجية في عمليات التداول ونقل المعلومات في ظروف المخاطر بما يساهم في توفير المعلومات المفيدة في إدارة المخاطر بكفاءة وفعالية، حيث أنه بقدر منفعة وجودة المعلومات المقدمة بقدر الكفاءة والفعالية في إدارة مخاطر الأعمال.

العدد الأول 2020
نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق نظم إدارة المخاطر المؤسسية على إدارة عملية المراجعة (مع دراسة افتراضية)

د- مقومات الاتصال

يتطلب انشاء قسم متكامل لإدارة المخاطر ضرورة وجود خطوط اتصال فعالة بين المسؤولين عن إدارة المخاطر وبين جميع المستويات الإدارية الأخرى في المنظمة. فالأتصال الفعال الذي يتم بين فريق إدارة المخاطر وبين الإدارات الأخرى في المنظمة، خاصة الإدارة العليا، يمثل عنصراً أساسيًا لإضافة قيمة لعملية إدارة مخاطر الأعمال. وبعد هذا الاتصال أحد الأنشطة الأكثر أهمية التي يقوم بها المراجعون الداخليون، كما يفيد في إحداث وعي وإدراك كامل بخصوص إدارة مخاطر الأعمال، بالإضافة إلى شرح مدخل المنظمة لإدارة المخاطر. كما أن الاتصال المنظم والفعال مع الإدارة العليا يمكن أن يساعد بشكل كبير على ضمان أن المخاطر تفهم جيداً، وأن نظام الرقابة مصمم من أجل مواجهة المخاطر والمشاكل المحتملة بشكل كاف مع وجود المرونة للتعامل مع المخاطر المستقبلية، ولذلك فإن وجود نظام يعمل بكفاءة وفعالية يحقق التكامل بين الأقسام والإدارات المختلفة داخل المنظمة.

ه- وجود نظام كفاءة وفعال للرقابة الداخلية

يكون لوجود نظام كفاءة وفعال للرقابة الداخلية دور هام في إدارة المخاطر داخل أي منظمة يساهم في تعزيز قدرة المنظمة على إدارة المخاطر بشكل أكثر كفاءة وفعالية، ويحقق الأهداف من إنشاء نظام إدارة المخاطر، فقد عرفت لجنة المراجعة المتبعة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين الرقابة الداخلية بأنها تشمل على الخطة التنظيمية وجميع الطرق والمعايير المتميزة المستخدمة داخل المنظمة لحماية أصولها وانتقاء مدى دقة البيانات المحاسبية ودرجة الوثوق فيها، وتحقيق الكفاءة التشغيلية بالإضافة إلى تشغيل الإلتزام بالسياسات الموضوعة، وتعيد المسؤولية عن الرقابة الداخلية مشتركة بين كل من الإدارة والمراجع، حيث يعتبر المراجع مسؤولاً عن فهم وتقييم هذا النظام لتحديد مدى فعالية الضوابط الرقابية المرتبطة بإعداد وعرض القوائم المالية.
نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق نظم إدارة المخاطر المؤسسية على إدارة عملية المراجعة (مع دراسة اختبارية)

/ نورين على محمد المر

ويختلف تقدير الإدارة للمخاطر ولكنه يرتبط بشكل وثيق مع تقدير المراجع للمخاطر، حيث تقوم الإدارة بتقييم المخاطر كجزء من تصميم وتشييل الرقابة الداخلية لتقليل الأخطاء والمخالفات بينما يقوم المراجعون بتقييم المخاطر لتحديد حجم الأدلة الضروري في المراجعة، فإذا قامت الإدارة بتقدير فعال للمخاطر سيقوم المراجع بالتالي بجمع عدد أقل من الأدلة بالمقارنة مع حالة فشل الإدارة في التعريف على أو الاستجابة للمخاطر الهامة، ولذا فإن إدارة المخاطر قد تمد مجلس الإدارة بالمنظمة بالمزيد من المعلومات الخاصة عن أهم المخاطر التي تواجه المنظمة وكيفية مواجهتها بما فيها المخاطر الخاصة بقياس الأداء المالي بها.

ثالثاً: استراتيجيات إدارة المخاطر المؤسسية

توجد مجموعة استراتيجيات من الممكن إتباعها لإدارة المخاطر التي تتعرض لها الشركات وذلك على اختلاف أنواعها، وتعتبر هذه الاستراتيجيات جوهر عملية إدارة المخاطر، فيما يلي عرض لأهم هذه الاستراتيجيات:

أ- استراتيجية تجنب المخاطر: تقوم على التهرب من المخاطر بدلاً من إدارتها والتعامل معها، ويتم ذلك إذا كان التهديد المحتمل من المخاطر يفوق الفرص المتاحة، لذا يكون من الأفضل تجنب هذا النشاط أو ذلك العمل، والمثال على ذلك توفر إحدى الشركات عن إنتاج منتج معين نتيجة ظهور أضرار عن استعماله، وبذلك تضمن الشركة أجل تجنب أي مخاطر قد تتعرض لها نتيجة إنتاج المنتج، وقد تكون هذه الطريقة سلبية ولكن فضل إتباعها في الحالات التي لا يمكن فيها تجنب المخاطر حيث أن إتباع هذه الطريقة قد يحرم المنتجة من فرصة تحقيق ربح معين محتمل الحدوث، بل قد يؤدي إتباع هذه الطريقة إلى خروج المنتجة من بيئة الأعمال بشكل كلي.

ب- استراتيجية تحمل المخاطر: تقوم على قبول المنشأة لتحمل المخاطر، خاصة المخاطر البسيطة وما قد ينتج عنها من خسائر محتملة، وتتاسب هذه الطريقة منشأة الأعمال التي نادراً ما تتعرض لمخاطر أعمال، أي التي تتعرض للمخاطر
نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق نظم إدارة المخاطر المؤسسية على إدارة عملية المراجعة (مع دراسة اختبارية)

د/ نرمين على محمد المر

العدد الأول 2020

- استراتيجية تحويل المخاطر: تعتمد على تحويل أو نقل المخاطر التي تتعرض لها المنشأة والمخاطر التي تسفر عنها إلى طرف آخر يرتبط مع المنشأة بعقد تعاون، وذلك مقابل تحمل المنشأة لبلغ مالي معين، أي أن تحتمل منشأة مخصصة في إدارة المخاطر الآثار السلبية التي تنشأ عن المخاطر المحتملة، وذلك مقابل مبلغ معين، ويطلق على هذه العملية مصطلح التأمين التجريبي أو مصطلح التعاقد الخارجي.

- استراتيجية الاحتفاظ بالمخاطر: وتعني قبول المخاطر الموجودة حاليًا والإبقاء على حالة الأعمال بشكل اعتيادي، وتعود أسباب ذلك إلى قابلية المؤسسة واستعدادها لحدوث تلك المخاطر، أو أن نتيجة المخاطر منخفضة، أو الأثنين معاً، ويتم الاحتفاظ بالمخاطر عندما تكون في مستوى مقبول، وعندما تكون المخاطر تحت خط السماح، ويكون قرار المنظمة بشأنها هو الإبقاء عليها وتنضمن المخاطر التي لا يمكن نقلها أو التأمين عليها.

- استراتيجية توزيع المخاطر: تعتمد هذه الطرق على تخليص المخاطر التي قد تتعرض لها المنشأة، وذلك من خلال توزيع الوحدات أو الأنشطة أو الأعمال المعرضة للمخاطر على أكثر من مكان، وذلك بما يؤدي إلى عدم تعرض جميع الأعمال للمخاطر، مع ذلك تخزين منتجات الشركة في أكثر من مكان لتجنب تعرضها بالكامل لخسارة في حالة حدوث حريق أو سرقة، أو توزيع الشركة لأوجه استثمارها حيث إذا تعرضت أحد الاستثمارات لخسارة تعوض من أرباح الأنشطة الأخرى، وهذا ما يعرف في تنويت محفظة الاستثمارات.
نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق نظم إدارة المخاطر المؤسسية على إدارة عملية المراجعة (مع دراسة اختبارية)

٢/ نورين علي مصطفى المر

و- استراتيجية تخفيف المخاطر: تعتبر هذه الطريقة من أهم استراتيجيات إدارة مخاطر الأعمال التي يمكن أن تتبعها المنشآت ويتمل ذلك من خلال تخفيف عدد مرات تكرار الخسارة عند حدوث المخاطر أو من خلال تخفيف الخسارة المحتملة عند وقوع المخاطر أو الأمورى معا، وذلك دون تعطل أو توقف الأعمال، ويطلب تطبيق هذه الطريقة تغيير طرق التشغيل أو مشاركة أطراف أخرى في الخسارة. مثلما يحدث في طريقة توزيع المخاطر، ويعد ذلك أفضل كثيرا من ناحية الكلفة من إتباع نظم رقابية إضافية.

ويرى الباحث أنه حتى تتم إدارة المخاطر بشكل جيد لا بد من تحديد أشكال تلك المخاطر ثم تحديد الطريقة المثلى والتي تناسب ظروف المنظمة والبيئة المحيطة للتعامل مع المخاطر، وتتوقف أنظمة التعامل مع المخاطر على حجم المنظمة ونوع المنتجات الخاصة بها واستراتيجيتها والسوق التنافسية التي تعمل بها، كما تعتمد إدارة المخاطر بشكل كبير على إدارة المراجعة الداخلية بالمنظمة حيث يمكن للمراجع الداخلي توفير المعلومات الملائمة التي يحتاج إليها المسؤولين عند إدارة المخاطر في المنظمات.
نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق نظم إدارة المخاطر المؤسسية على إدارة عملية المراجعة (مع دراسة اختبارية)

المبحث الثاني

تأثير نظم إدارة المخاطر المؤسسية على أتعاب المراجعة وإصدار تقرير المراجعة

في ظل الاهتمام المتزايد بنظم إدارة المخاطر المؤسسية - أصدرت لجنة COSO إطار إدارة المخاطر المكون من لجنة ثمانية عناصر أساسية ترتبط فيما بينها على النحو التالي:

1- البيئة الداخلية: وتتضمَّن أساليب المنظمة والعاملين في مواجهة وتقدير المخاطر وفسلة إدارة المخاطر ومدى قبول المخاطر والنزاهة والقيم الأخلاقية والبيئة التي يعملون بها، حيث يشير مدى قبول المخاطر إلى مقدار المخاطر على مستوى مجلس الإدارة الذي يمكن للمنشأة أن تقبله، ويعكس فسلة إدارة المخاطر وبالتالي يؤثر على نمط التشغيل، ويمكن قياس مدى استعداد تحمل المخاطر بطرق وصفية (يقسم مدى الاستعداد إلى عالي ومتوسط ومنخفض) أو كمية تعكس وتعمل على تحقيق التوازن بين النمو أو العائد والمخاطر.

2- وضع الأهداف : يجب أن توضع الأهداف قبل أن تحدد الإدارة الأحداث التي قد تؤثر على تحقيق الأهداف، حيث تهدف إدارة المخاطر الشاملة إلى التحقق من أن لدى الإدارة عملية لوضع الأهداف وأن الأهداف الموضوعة تساند وتتوافق مع غاية المنشأة ودرجة قبولها للمخاطر.

3- تحديد الأهداف: يجب تحديد الأحداث الداخلية والخارجية التي قد تؤثر على تحقيق الأهداف، ويجب التمييز بين المخاطر والغرر، ويتم تحديد الفرص في مرحلة صياغة الاستراتيجيات ووضع الأهداف.

4- تقدير المخاطر: يتم تحليل المخاطر وتحديد احتمال وقوعها وأثر حدوثها كأساس للإدارة المخاطر.

5- مواجهة المخاطر: يمكن للإدارة أن تواجه المخاطر بعدة طرق منها تجنب المخاطر وقبول المخاطر وتخفيف المخاطر واقتاسم أو مشاركة المخاطر.

العدد الأول 2020

العنوان للدراسات
نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق نظم إدارة المخاطر المؤسسية على إدارة عملية المراجعة (مع دراسة اختبارية)

6- الأنشطة الرقابية: يتم وضع وتنفيذ السياسات والإجراءات للتحقق من أسلوب مواجهة المخاطر تم تنفيذه بكفاءة.

7- المعلومات والاتصالات: يتم تحديث واقتراح وتوصول المعلومات الملائمة للموظفين اللازمة لأشغال مسؤولياتهم.

8- رقابة وتقييم إدارة المخاطر: يتم رقابة وتقييم نظام إدارة المخاطر من خلال أنشطة الإدارة المستمرة أو بشكل مستقل أو كلاهما.

وقد ظهر اتجاهات رئيسية من البحوث المتعلقة بها خلال العقد الماضي، ركز الاتجاه الأول على خصائص الشركات التي تتبنى إدارة المخاطر المؤسسية أو توظف مسؤولين لإدارة المخاطر، وفقاً لهذا الاتجاه فإن الشركات التي لديها تقلبات أكبر في الأرباح، وإدارة مراجعة داخلية قوية، وتتميز بكبر الملكية المؤسسية من المحتمل أن تطبق إدارة المخاطر المؤسسية، حيث يمثل أعضاء لجنة المراجعة إلى التركيز على نطاق الرقابة الممكن من أنظمة إدارة المخاطر المؤسسية.

فيما بحث الاتجاه الثاني عن تأثير إدارة المخاطر المؤسسية على أداء الشركة، حيث ذكرت إحدى الدراسات وجود ارتباط إيجابي بين إدارة المخاطر المؤسسية وأداء الشركة، وأشارت بعض الدراسات إلى ضرورة دراسة العلاقة بين نظم إدارة المخاطر المؤسسية وعملية المراجعة، حيث اعتمدت منهجية الدراسة على فحص مجموعة من شركات الأدوية الكبيرة المستمدة من خلال التقارير المالية المنشورة في عام 2004، ووصلت الدراسة إلى أن أفعال المراجعة لا ترتبط بتعيين مسؤول لإدارة المخاطر ولكنها تتخصص في نطاق مؤشر الإقصاء عن إدارة المخاطر المؤسسية.

وبناء على ذلك سيتم تناول هذا المبحث من خلال اقتراح نموذج لقياس أثر تبني الشركات لنظم إدارة المخاطر المؤسسية على عملية المراجعة مقسم على ثلاث مراحل تمثل المرحلة الأولى في نموذج قياس جودة نظام إدارة المخاطر المؤسسية، فيما تتمثل المرحلة الثانية في نموذج قياس أثر إدارة المخاطر المؤسسية على أتعاب
نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق نظم إدارة المخاطر المؤسسية على إدارة عملية المراجعة (مع دراسة احترافية)

المراجعة، وتتمثل المرحلة الثالثة في نموذج قياس أثر إدارة المخاطر المؤسسية على فترة تأخير عملية المراجعة، وذلك من خلال البنود التالية.

أولاً: نموذج قياس جودة نظام إدارة المخاطر المؤسسية

تباينت آراء الكتاب والباحثين بشأن قياس جودة نظام إدارة المخاطر المؤسسية حسب البيئة محل التطبيق ومدى توافر البيانات اللازمة، حيث يرى بعض الباحثين الاعتماد على استخدام مؤشر ترجيح ستاندرد اند بورز (S&P) لقياس مستوى إدارة المخاطر وتحديداً بدول الاتحاد الأوروبي، في عام 2002، أضافت وكالة والتي تعد أحد أهم وكالات التصنيف الإقليمي مكونات إدارة المخاطر المؤسسية لتقسيم قوتها المالية للشركات في صناعة التأمين وإعادة التأمين، وجزء من عملية التقييم الموضوعي بدأت الوكالة مناقشات مع الروساء التنفيذيين للشركات المستهدفة، المديرين التنفيذيين، ومدير وحدات الأعمال لتقييم اتباع كل شركة تأمين لمكونات إدارة المخاطر المختلفة، وتغني لذلك صنعت وكالة S&P نظام إدارة المخاطر المؤسسية ERM لكل شركة على أنه يقع ضمن أربع فئات تتمثل على النحو التالي:

أ- ممتاز: وفي هذه الفئة تتسم الشركة بقدرات قوية للغاية لتحديد وقياس وإدارة التعرض للمخاطر والخسائر باستمرار ضمن_trees محددة مسبقاً، مع ممارسة المؤسسة لتحسين العوائد المعدلة حسب المخاطر، كما تعتبر إدارة المخاطر وفقاً لهذه الفئة من الاعتبارات المهمة دائماً في عملية اتخاذ القرارات.

ب- قوي: تتسم الشركة بقدرات قوية لتحديد وقياس وإدارة التعرض للمخاطر والخسائر باستمرار ضمن tress محددة مسبقاً، ومن المحتمل إلى حد ما أن تواجه الشركة ذات نظام إدارة المخاطر القوي إلى حد ما خسائر غير متوقعة تقع خارج مستوى تحملها عن تلك الشركات التي لديها نظام ممتاز، مع احتمال ممارسة المؤسسة لتحسين العوائد المعدلة حسب المخاطر، وعلى الرغم من أن نظام إدارة المخاطر قد يكون غير متطور في هذه الفئة إلا أنه عادة ما تكون إدارة المخاطر والمخاطر من الاعتبارات المهمة في عملية اتخاذ القرارات.

١٠٦١
نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق نظم إدارة المخاطر المؤسسية على إدارة عملية المراجعة (مع دراسة احتمالية)

د/ نرمين على محمد المر

ج - كافٍ: تتمتع الشركة بقدرات كافية على تحديد وقياس وإدارة معظم التعرضات والخسائر الرئيسية للمخاطر، ولكن لا يتم توسيع العملية بشكل شامل لجميع المخاطر الكبيرة التي تواجهها. ويكون حمل الخسارة والمخاطر أقل تطورًا، وتتفنذ الشركة برامج إدارة المخاطر كافية، وإن كانت أقل شمولًا من ممارسات إدارة المخاطر القوية والممتزجة. ومن المحتمل أن تحدث خسائر غير متوقعة خاصة في المناطق الخارجية عن نطاق ممارسات إدارة المخاطر المؤسسية، وغالبًا ما تكون المخاطر وإدارتها من الاعتبارات المهمة في عملية اتخاذ القرارات.

د - ضعيف: تتمتع الشركة بقدرات محدودة لتحديد التعرض للمخاطر وقياسه وإدارته بشكل ثابت، وبالتالي الحد من الخسائر، وتتفنذ الشركة برنامجها لإدارة المخاطر بشكل محدود، ولا يمكن توقع أن تكون الخسائر محدودة وفقًا لمجموعة من المبادئ التوجيهية المحددة لتحمل المخاطر / الخسائر، ويتطلب النظر في إدارة المخاطر والمخاطر في بعض الأحيان في عملية اتخاذ القرارات، وفي ظل هذه الفئة لا يعتمد المديرين إطار إدارة المخاطر.

في حين اعتمدت إحدى الدراسات على المقاييس المركبة التي تستخدم تكامل مجموعة من المؤشرات المالية وغير المالية لقياس مستوى جودة نظم إدارة المخاطر المؤسسية، ويعتمد الباحث في دراسته على هذا النموذج حيث يقوم على أربعه مقاييس مركبة، يمكن تناولها على النحو التالي:

$$ ERM (Quality) = \sum_{k=1}^{2} Strategy_k + \sum_{k=1}^{2} Operations_k + \sum_{k=1}^{2} Reporting_k + \sum_{k=1}^{2} Compliance_k $$

نموذج رقم (1)

العدد الأول ٢٠٢٠

١٠١٩
نموذج مقترح لقياس تأثير تطبيق نظم إدارة المخاطر المؤسسية على إدارة عملية المراجعة (مع دراسة اختبارية)

د/ نرمين على محمد المر

العدد الأول 2020

حٍج

1- (Strategy): تشير إلى الطريقة التي تضع بها المنشأة نفسها في السوق، وتعود تنفيذ المنشفة لإستراتيجيتها، تحرّك تطوير الميزة التنافسية على المنافسين في نفس الصناعة وتخلص هذه الميزة التنافسية من خطر الفشل الكلي للشركة، وبالتالي زيادة أداء الشركة وقيمتها، وهو ما يعد مؤشراً على جودة نظام إدارة المخاطر المؤسسية بالمنشأة. زيادة مبيعات الشركة مقارنًه بمستوى مبيعات الصناعة يعني أن الشركة تتفوق على متوسط منافسيها.

2- (Operations): يمكن قياس العمليات (أو كفاءة التشغيل أو الإنتاجية) على أنها العلاقة بين المدخلات والمخرجات، فتؤدي الكفاءة التشغيلية المرتفعة للمنشأة إلى تخفيف خطر الفشل الكلي للمنشأة.

3- (Reporting): يؤدي ضعف التقارير المالية إلى زيادة خطر الفشل العام للشركة، مما يدل على ضعف نظام إدارة المخاطر بالمنشأة.

4- (Compliance): يؤدي الامتثال المتزايد للقوانين واللوائح إلى تخفيف خطر الفشل العام للشركة، وبالتالي زيادة جودة إدارة المخاطر المؤسسية.

ثانياً: نموذج قياس تأثير نظام إدارة المخاطر المؤسسية على أتعاب المراجعة

تتمثل أتعاب عملية المراجعة في المبلغ الذي يحصل عليه مراجع الحسابات من منشأة العميل محل المراجعة مقابل ما يقدمه من خدمات، وتعرف على أنها الإيرادات التي يحصل عليها المراجع نتيجة قيامه بإجراء عملية المراجعة وذلك لتكون رأى حول ما إذا كانت القوائم المالية والتقارير قد أعدت وقفاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، فتتأثر المراجعة عبارًا عن المقابل النقدي الذي يحصل عليه المراجع مقابل ما بذل في وفريقة من جهد وتعب في إتمام عملية الفحص وإصدار تقرير المراجعة.

وبوجود نظام قوي لإدارة المخاطر المؤسسية يعني تخفيف الخطر المبكر من قبل المراجع أثناء القيام بعملية المراجعة مما يعني تخفيف أتعاب عملية المراجعة، ولقياس مدى تأثير نظام إدارة المخاطر المؤسسية على تخفيف أتعاب عملية المراجعة، فإن الباحث
نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق نظم إدارة المخاطر المؤسسية على إدارة عملية المراجعة (مع دراسة اختبارية)

د/ نرمين على محمد المر

العدد الأول 2020

ا. جودة نظام إدارة المخاطر المؤسسية (ERM Quality)

حيث اعتمد الباحث في قياس قوة نظام إدارة المخاطر المؤسسية على مقياس الذي يقوم على أربع أربعة معايير مزدوجة أساسية تتمثل في: Gordon الاستراتيجية، والعمليات التشغيلية، التقرير المالي، والامتثال، Reporting Compliance.

ب. لجان المراجعة (AC Controls)

اعتمد الباحث في نموذج قياس العلاقة بين إدارة المخاطر المؤسسية وأتعاب المراجعة على لجان المراجعة والذى تعنى عدد من الأشخاص المختارين من بين أعضاء مجلس إدارة الشركة وتكون اللجنة مسؤولة عن الحفاظ على استقلالية مراقب الحسابات وتنتم من ثلاثة إلى خمسة أعضاء وقد تمتد لتشمل سبعة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة من غير المديرين، وفي إطار التعاون بين لجنة المراجعة SAS: No(61) بخصوص الاتصال بلجان المراجعة والتي تنظم عملية الاتصال بين مراجع الحسابات ولجنة المراجعة بشأن المعلومات التي يجب على المراجع إبلاغ اللجنة بها.

وجوز لجان المراجعة يعنى نظام قوي للرقابة الداخلية مما يعني تخفيف المجهود الذي يقوم به مراجع الحسابات في تحديد مخاطر الرقابة مما يقلل من إجراء اختبارات المراجعة المختلفة وهذا يؤدي إلى النهاية إلى انخفاض أتعاب المراجع، ويستخدم الباحث (الخبرة المالية AC_SIZE، الحجم AC_FIN) كوكيل عن قوة لجنة المراجعة، فقد تم استخدام حجم لجنة المراجعة من قبل الباحثين كمقياس لقوة تأثير عدد اللجنة على مجلس الإدارة، كما تم استخدام
نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق نظم إدارة المخاطر المؤسسية على إدارة عملية المراجعة (مع دراسة اختبارية)

د/ نرمين على محمد المر

الخبرة المالية كمقياس لقوة نظام الرقابة الداخلية وفهم لجان المراجعة بشكل أفضل للتقارير المالية والقضايا الداخلية والرقابة، فقد ذكرت إحدى الدراسات أن الخبرة المالية مرتبطة بانخفاض حالات إعادة الإصدار وجود ضعف مادي في الرقابة الداخلية، فوجود لجان المراجعة ذات الخبرة المالية والإشرافية يكون مرتبطة سلباً بنقطة الضعف المالية.

وبذلك يمكن القول أن خبرة اللجنة ووجود التخصص في أعضائها يعني أن الجهد المبذول من المراجع سينخفض، وبالتالي تنخفض الأطباع التي يحصل عليها في حالة وجود لجنة مراجعة مستقلة لأن هذه اللجان تزيد من الرقابة وتحدد من مخاطر التقارير المالية، أي أن استغلال خبرة اللجنة تسهم في تخفيف مهام وأعباء مراجع الحسابات عن طريق قيامهم بإعمالات الرقابة والإشراف الفعالة على جميع مراحل إعداد التقارير، مما يساهم في تخفيف تكلفة المراجعة الخارجية من خلال تقليل جهد المراجع.

ج - المتغيرات الحاكمة

اعتمد الباحث على إضافة العديد من المتغيرات الحاكمة لقياس مدى تأثير جودة نظم إدارة المخاطر المؤسسية على تخفيف أطباع عملية المراجعة وتتمثل تلك المتغيرات في (RCOMM) يعتبر عن ما إذا كان لدى الشركة لجنة منفصلة لقياس المخاطر، وجود لجنة منفصل يخفف الجهد المبذول من قبل المراجع مما يؤدي إلى انخفاض أطباع المراجعة، (SPECIALIST) يعتبر عن ما إذا كانت الشركة تستخدم مراجع متخصص في الصناعة، (RECVIN) النسبة المئوية لإجمالي الأصول إلى المدينين والمخزون، (SQSEG) عدد قطاعات الشركة، (OTHLIAB) نسبة الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول، (LTDEBT) نسبة الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول، (ROA) العائد على الأصول، (LOSS) التقرير عن خسارة، (MW) ضعف الرقابة الداخلية حيث يؤدي وجود قصور في الرقابة الداخلية إلى بذل المزيد من الجهود من قبل
نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق نظم إدارة المخاطر المؤسسية على إدارة عملية المراجعة (مع دراسة اختبارية)

المراجع مما يؤدى إلى زيادة أتعاب عملية المراجعة. (RESTATE) إعادة إصدار القوائم المالية في السنة الحالية أو السابقة. (BIG4) إذا تمت المراجعة عن طريق مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى.

ويتم صياغة النموذج على النحو التالي:

\[ 
\text{Ln } AF_{i,t} = 
\beta_0 + \beta_1 \text{ ERM Quality}_{i,t} + y_k (AC \text{ Controls})_{i,t} + y_k (Other \text{ Controls})_{i,t} + \epsilon_{i,t} 
\]

نموذج رقم (٢)

حيث:

ثانيًا: نموذج قياس أثر نظام إدارة المخاطر المؤسسية على تأخير عملية المراجعة

تعد التقارير المالية السنوية الوسيلة الفعالة لتحقيق وظيفة الاتصال في المحاسبة حيث أنها تهدف إلى توفير المعلومات عن المركز المالي ونتائج التشغيل، وتعتمد عليها الفئات المختلفة لمستخدمي المعلومات المالية الواردة بالقوائم المالية للشركة، ونتيجة لأهمية هذه التقارير المالية فإنه لا بد من إصدارها في التوقيت المناسب لها، حيث تناقش فائدة تلك التقارير بمدى إمكانيتها لتخفيض القرارات في التوقيت المناسب، ويقلل تأخير إصدار التقارير المالية من أهمية وفعالية المعلومات التي تحتويها تلك التقارير حيث أنها تحتوى على معلومات قد تؤثر على سلوك المستثمر وأسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية.

وقد يتعرض مراجع الحسابات لمجموعة من العوامل التي تؤدى إلى تأخر تقرير المراجعة منها في حجم المنشأة واستمرار علاقة المراجع بالمنشأة محل المراجعة وتخصصه، وجود نظام قوي وفعال لإدارة المخاطر المؤسسية قد يحد من تأخير

العدد الأول ٢٠٢٠
نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق نظم إدارة المخاطر المؤسسية على إدارة عملية المراجعة (مع دراسة إختبارية)

د/ نرمين على محمد المر

 عملية إصدار التقارير المالية من خلال رفع كفاءة عملية الرقابة الداخلية داخل المنظمة، مما يؤدي إلى تخفيف الجهد المبذول من قبل المراجع للقيام بعملية المراجعة، وإصدار التقارير المالية في التوقيت المناسب لمستخدميها، ولصياغة نموذج قياس العلاقة بين نظام إدارة المخاطر المؤسسية وتقييم قيمة التقارير المالية.

يعتمد الباحث على مجموعة من المتغيرات على النحو التالي:

أ - جودة نظام إدارة المخاطر المؤسسية

يعتمد الباحث على جودة نظام إدارة المخاطر المؤسسية التي تم قياسها في النموذج رقم (1) بالاعتماد على مقياس Gordon الذي يقوم على أربعة مقاييس مزدوجة أساسية تمثلت في الاستراتيجية، والعمليات التشغيلية، والتقرير المالي، والامتثال.

ب - مجان المراجعة

اعتمد الباحث في نموذج قياس العلاقة بين إدارة المخاطر المؤسسية وفترة تأخير إصدار التقارير المالي على متغير مجان المراجعة، ويستخد الباحث (الخبرة المالية) كوكيل عن قوة لجنة المراجعة، فوجود مجان المراجعة يعني نظام قوى للرقابة الداخلية بما يعني تخفيف المجهود الذي يقوم به مراجع الحسابات في تحديد مخاطر الرقابة ويلتقل من إجراء اختبارات المراجعة المختلفة، كما أن التخصص والخبرة لدى أعضاء اللجنة يؤدي إلى فهم أفضل للتقارير المالية والقضايا الداخلية للمنظمة مما يخفض الجهد المبذول من قبل المراجع في عملية المراجعة، ويؤدي في النهاية إلى انخفاض فترة تأخير إصدار التقارير المالية.

ج - المتغيرات الحاكمة

باستنراق الدراسات السابقة اعتمد الباحث على إضافة العديد من المتغيرات الحاكمة لقياس مدى تأثير جودة نظام إدارة المخاطر المؤسسية على تخفيف قيمة التقارير المالية، وتتمثل هذه المتغيرات في متغيرات خاصة بمراجع الحسابات.
نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق نظم إدارة المخاطر المؤسسية على إدارة عملية المراجعة (مع دراسة احتمالية)

1- المتغيرات الخاصة بالمراجع تتمثل في: (SPECIALIST) يعني إذا ما كانت الشركة تستخدم مراجع متخصص في الصناعة، فتخصص المراجع يؤدي إلى زيادة منحنى التعلم لديه وبالتالي رفع كفاءة عملية المراجعة وانخفاض تأخير تقرير التقرير عن بنود غير العادلة، حيث إن عدم تعديل تقرير المراجع يرتبط بمدى تأخير إصدار تقرير المراجعة، نظرا للاقتران الرأي غالباً بانخفاض مستوى مخاطر التحريفات الجوهرية وقوة الوضع المالي لعملاء المراجعة، وهذا يؤدي بدوره إلى تخفيف مدى ومستوى تعقيد إجراءات المراجعة التي يتم تخطيطها، وانخفاض مقدار الجهد المبذول في عملية المراجعة، وبالتالي انخفاض فترة تأخير إصدار التقرير، إجماليا أتعاب المراجعة الخارجية.

MUSTAFA

2- المتغيرات الخاصة بالناشئة محل المراجعة تتمثل في: (LNTA) يعني وجود لجنة مخاطر مفصلة لدى المناشأ مما يؤدي إلى إدارة مخاطر الأعمال التي تتعرض لها المناشأ مما يخفض الجهد المبذول من قبل المراجعة ويؤدي ذلك إلى عدم تأخير إصدار التقرير، عدد القطاعات بالشركة نزيف زيادة حجم المناشأ محل المراجعة قد يؤدى إلى تكليف المراجع بالمزيد من المهام مما يؤدي إلى تأخير إصدار تقرير المراجعة، (SQSEG) نسبة الديون طويلة الأجل إلى إجمالى الأصول، (LTDEBT) العائد على الاستثمار (ROA) ضعف الرقابة الداخلية، يرتبط ضعف الرقابة الداخلية بإجراء المزيد من الاختبارات من قبل المراجع مما يؤدي إلى تأخير عملية المراجعة، إعادة إصدار القوائم المالية حيث ترتبط إن عملية إعادة الإصدار القوائم المالية تؤدى إلى تأخير إصدار تقرير المراجع.
نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق نظم إدارة المخاطر المؤسسية على إدارة عملية المراجعة (مع دراسة احتمالية)

ويتم صياغة النموذج على النحو التالي:

\[ \text{DELAY}_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 \text{ERM Quality}_{i,t} + y_k (AC Controls)_{i,t} + y_k (Other Controls)_{i,t} + \varepsilon_{i,t} \]

نموذج رقم (3)

حيث:

- عدد الأيام بين نهاية السنة المالية للشركة وتاريخ إصدار تقرير \( \text{DELAY} \) المراجع.

وتظهر موازنة وتباين النموذج بين إدارة المخاطر المؤسسية وعملية المراجعة. يكون المديرين الماليين، أعضاء لجان المراجعة ومراجعو الحسابات بحاجة إلى فهم آليات المخاطر التي تواجهها المنظمة، والإفصاح عن هذه المخاطر، وإذا لم تقم الإدارة بإدارة مخاطر استراتيجيتها وعملياتها بشكل صحيح والتي لها أثار مهمة تتعلق بقضايا إعداد التقارير المالية مثل تقييم الأصول، والتقييمات، والإفصاح عن المخاطر فقد تتعترض الكثير من المشكلات المالية والإدارية، التي تؤثر على رأى المراجع بخصوص الاستمرارية وتقييم المخاطر الخاصة بالعميل المطلوبة كجزء من الرقابة الداخلية على مراجعة القوائم المالية.

هذا ويوفر النظر في عمليات إدارة المخاطر المؤسسية في الشركة أيضاً معلومات مهمة للمراجعين في تقييم المخاطر الكامنة ومخاطر الرقابة، واستراتيجيات العمل عند تخطيط المراجعة وتقييم الإفصاحات. ومن خلال النماذج التي تم صياغتها لقياس يمكن القول أن علاقة نظم إدارة المخاطر المؤسسية بعملية المراجعة تعتمد على ثلاث آليات تتمثل في:

- يعزز نظام إدارة المخاطر فهم وتوثيق نظام الرقابة والتنسيق بين الإدارة والمراجع، حيث يسمح جانب الرقابة باكتشاف العناصر التي لم تعد فعالة والتي
نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق نظم إدارة المخاطر المؤسسية على إدارة عملية المراجعة (مع دراسة اختبارية)

د/ نرمين على محمد المر

لا يجب اختيارها أو الاعتماد عليها وبالتالي يكون لدى أتمة على ERM تخفيف تكاليف اختبارات الرقابة وتخفيض تقييم المراجع لمخاطر الرقابة.

ب- من المحتمل أن يخفف تقييم المخاطر التشغيلية ووجوب الاستجابة للمخاطر المتوقف في إطار إدارة المخاطر المؤسسية المخاطر بشكل كبير لتقليل احتمالية إدخال تعديلات كبيرة في الدفاتر والسجلات، مما يقلل من تقييم المراجع للمخاطر الكامنة. فعندما لا يكون لدى الشركة برنامج قوي لإدارة المخاطر فإنه من المحتمل أن تتعثد لمفاجأت في تقاريرها المالية ومن خلال تجنب هذه الأنواع من المفاجأت قد تكون الشركة أقل احتمالاً لطلب إدخال تعديلات في دفاترها، حيث تؤدي التعديلات إلى جهد أكبر للرقابة مما يزيد من أتعاب المراجعة. إضافة إلى أن تجنب مثل هذه القيود غير المتوقعة نسبياً في الدفاتر يعني أن مراجعة القوائم المالية ستطلب عدداً أقل من إجراءات المراجعة في نهاية العام.

ج- يمكن أن يؤثر وجود نظام مناسب لإدارة المخاطر المؤسسية (ERM) في عملية المراجعة من خلال فهم ومعرفة مخاطر إعداد التقارير المالية ومخاطر التشغيل، مما يخفف من تقييم المراجع للمخاطر الكامنة ويسمح باختبارات أكثر كفاءة، حيث من المفترض أن يساعد نظام إدارة المخاطر الإدارية المختصة على التصميم والتنفيذ الجيد للاقتراحات والمنهجيات والعمليات لإنتاج مسارات مراجعة أكثر شفافية.

وبذلك يمكن القول أنه إذا لم يتم المنظمات بإدارة مخاطر استراتيجيتها وعملياتها بشكل صحيح والتي لها آثار مهمة تتعلق بقضايا إعداد التقارير المالية مثل تقييم الأصول، والتقييمات، والإصلاحات، وDCF في المخاطر فقد تتعرض لمثل الكثير من المشكلات المالية والإدارية، التي تؤثر على رأى المراجع بخصوص الاستمرارية وتقييم المخاطر الخاصة بالعمل، هذا ويتم اختيار النماذج الثلاثة إحصائياً من خلال البحث التالي.

العدد الأول ٢٠٢٠
نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق نظم إدارة المخاطر المؤسسية على إدارة عملية المراجعة (مع دراسة إختبارية)

المبحث الثالث

الدراسة الاختبارية

يستهدف البحث من خلال الدراسة الاختبارية تحليل أثر تطبيق نظم إدارة المخاطر المؤسسية (كمتغير مستقل) على كل من أتعاب المراجعة وفترة إصدار تقرير المراجعة الخارجي (كمتغيرات تابعة)، ويمكن للباحث تحقيق ذلك من خلال استعراض آلية قياس متغيرات الدراسة، ونموذج اختبار الفروض الإحصائية، وجمع وعينة الدراسة، وأهم نتائج الدراسة، وذلك على النحو التالي:

أولاً: تعريف متغيرات الدراسة وأدوات القياس:

يمكن للباحث في هذا الجزء من الدراسة تحديد المتغيرات الرئيسية للدراسة وأدوات القياس من واقع الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة، ومن ثم يمكن تقسيم متغيرات الدراسة وأدوات قياسها من خلال العرض التالي:

أ- المتغير المستقل:

يتمثل المتغير المستقل محل الاهتمام للدراسة الحالية في جودة نظام إدارة المخاطر المؤسسية المتبع في الشركات وخصوصا المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري باعتبارها بيئة الدراسة الاختبارية، ولقد اعتمد هذا البحث على مقياس والذي كان ضمن متطلبات COSO (Gordon, et al., 2009) كمقياس سهل التركيب وبياناته سهلة ومنتشرة في العديد من الدول العالم، على النحو التالي:

العدد الأول 2020

ابنارة للاستشارات
نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق نظم إدارة المخاطر المؤسسية على إدارة عملية المراجعة (مع دراسة احتمائية)

/نرمين على محمد المر

ERMA (Quality)

\[
= \sum_{k=1}^{2} \text{Strategy}_k + \sum_{k=1}^{2} \text{Operations}_k + \sum_{k=1}^{2} \text{Reporting}_k \\
+ \sum_{k=1}^{2} \text{Compliance}_k
\]

يعني ذلك أن مقياس جودة نظام إدارة المخاطر يعتمد على أربعة مقاييس مزدوجة أساسية تتمثل في: الاستراتيجية، والعمليات التشغيلية، والتقرير المالي، والأعمال، وكل مقياس من هذه المقياس يتم قياسه بطرقتين مختلفتين وحاصلا جمعهما هو قيمة المؤشر، وحاصلاً جمع المؤشرات الأربعة المزدوجة هو مقياس جودة نظام إدارة المخاطر المؤسسية، ويمكن توضيح آلية قياس المؤشر من خلال الجدول رقم (1) التالي:

<table>
<thead>
<tr>
<th>المتغير</th>
<th>الازدوج</th>
<th>التعريف</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>Strategy1</td>
<td></td>
<td>(Sales_1-\mu_{sales})/\sigma_{sales}</td>
</tr>
<tr>
<td>Strategy2</td>
<td></td>
<td>(\Delta \beta_1-\mu_{\Delta \beta})/\sigma_{\Delta \beta}</td>
</tr>
<tr>
<td>Strategyk</td>
<td></td>
<td>(\Delta \beta_k-\mu_{\Delta \beta})/\sigma_{\Delta \beta}</td>
</tr>
</tbody>
</table>


عدد الأول 2020
نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق نظم إدارة المخاطر المؤسسية على إدارة عملية المراجعة (مع دراسة اختبارية)

<table>
<thead>
<tr>
<th>مؤشر إجمالي المبيعات مقصوّماً على إجمالي الأصول.</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>مؤشر إجمالي المبيعات مقصوّماً على إجمالي عدد الموظفين.</td>
</tr>
<tr>
<td>Material Weakness + Auditor Opinion + Restatement</td>
</tr>
<tr>
<td>والثلاثة تعبير عن متغير وهما يأخذ القيمة 1 في حالة وجودها والمقيمة صفر فيما عدا ذلك، ونظراً لعدم وجود كل من في البيئة Weakness &amp; Restatement المصرية، يصبح المتغير الثالث فقط هو الموجود ويباّخذ القيمة 1 في حالة وجود رأي متحفظ بشأن جوانب الرقابة الداخلية والقيمة فيما عدا ذلك.</td>
</tr>
<tr>
<td>مؤشر الاستحقاقات العادية مقصوّماً على إجمالي الاستحقاقات</td>
</tr>
<tr>
<td>مؤشر إجمالي أتعاب المراجعة المفصّل عنها بتفاقيض مجالس الإدارة السنوية مقصوّماً على إجمالي الأصول</td>
</tr>
<tr>
<td>مؤشر لأداء الأرباح أو الخسائر مقصوّماً على إجمالي الأصول.</td>
</tr>
<tr>
<td>ويعبر حاصل جمع المتغيرات الأربعة المذوّدة (الثمانية) هي قيمة مؤشر نظم جودة إدارة المخاطر المؤسسية (ERM (Quality))</td>
</tr>
</tbody>
</table>

العدد الأول 2020
نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق نظم إدارة المخاطر المؤسسية على إدارة عملية المراجعة (مع دراسة اختبارية)

د/ نرمين على محمد المر

1- بحث

تعتمد تشغيل هذا المؤشر على استخدام التحليل القطاعي (Cross Sectional) بمعنى أن يتم الاعتماد على بيانات السنة الأخيرة فقط دون اللجوء إلى استخدام أسلوب السلسلة الزمنية (Time Series) في التحليل.

2- المتغيرات التابعة:

تتمثل المتغيرات التابعة للدراسة في كل من أتعاب عملية المراجعة، وفترة إصدار تقرير المراجع الخارجي، ويمكن عرض آلية قياس كلا المتغيرين على النحو التالي:

1- أتعاب عملية المراجعة:

في إطار الدراسة الحالية لا يحتاج الباحث إلى تطبيق نموذج من نماذج أتعاب عملية المراجعة لأنها لا تحتاج إلى تقسيمها أو استنتاجها، ولكن الشركات غالباً ما تفصح عن أتعاب المراجع الخارجي بتفاير مجالس الإدارة ومحاضرها. وبالتالي، سيعتمد الباحث على هذه الأرقام من تلك التفاير.

2- فترة إصدار تقرير المراجعة:

تمثل فترة إصدار تقرير المراجع الفترة بين نهاية السنة المالية وتاريخ إصدار تقرير المراجع الخارجي، وتقاس بعدد الأيام.

3- المتغيرات الحاكمة للعلاقة:

تمثل المتغيرات الحاكمة للعلاقة أهم المتغيرات التي يرغب الباحث في التحكم فيها لتأثيرها على المتغير التابع والتي غالباً ما تتعلق بالظروف المحيطة بالشركة، ويتم استخلاصها من واقع الدراسات السابقة ذات الصلة. وفي إطار الدراسة الحالية تنقسم أهم المتغيرات الحاكمة إلى مجموعتين رئيستين بانقسام المتغيرات التابعة:

أولى متغيرات حاكمة مشتركة تؤثر على كلا المتغيرين التابعين، والثانية متغيرات حاكمة تؤثر على كل متغير تابع على حدة، ويمكن للباحث تلخيصها من خلال الجدول رقم (2) التالي:

131

العدد الأول 2020
نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق نظم إدارة المخاطر المؤسسية على إدارة عملية المراجعة (مع دراسة اختبارية)

/ نرمين علي مصطفى المر

|= المتغيرات المشتركة تأثر على كل المتغيرين التابعين |
|---|---|---|
| التعريف | المرجع | المتغير |
| عدد أعضاء لجنة المراجعة | AC.Size | حجم لجنة المراجعة |
| متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كان أحد أعضاء لجنة المراجعة له خبرة بمهمة المحاسبة والمراجعة والقيمة صفر فيما عدا ذلك | Financial AC. | الخبرة المالية لجنة المراجعة المراجعة |
| متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كان المراجع الخارجي ذو خبرة بصناعة الشركة والقيمة صفر فيما عدا ذلك | Specialist | التخصص الصناعي للمراجع |
| الجذر التربيعي لعدد القطاعات الصناعية بالشركة | SQSEG | عدد القطاعات بالشركة |
| نسبة الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول | LTDebt | نسبة الديون للأصول |
| صافي الربح ÷ إجمالي الأصول | ROA | معدل العائد على الأصول |
| متغير وهمي يأخذ القيمة 1 في حالة التقرير عن الخسارة والقيمة صفر فيما عدا ذلك | Loss | التقرير عن الخسارة |
| متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كان المراجع الخارجي من مكاتب المراجعة الكبرى والقيمة صفر فيما عدا ذلك | Big4 | مراجع من مكاتب المراجعة الكبرى |
| لوغارتم القيمة الدفترية لاجمالي الأصول | LNTA | إجمالي الأصول |
| متغيرات حاكمية تأثر فقط على أعداد عملية المراجعة |
| إجمالي الأصول ÷ () (الدينين + المخزون) | RECINV | نسبة الأصول إلى المدينين والمخزون |
| (الالتزامات – الديون طويلة الأجل) ÷ إجمالي الأصول | OTHLIAB | نسبة الالتزامات إلى الأصول |
نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق نظم إدارة المخاطر المؤسسية على إدارة عملية المراجعة (مع دراسة اختبارية)


ثانياً: نماذج اختبار الفرض الإحصائية للدراسة: يسعى الباحث في هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين جودة نظم الرقابة الداخلية (كمتغير مستقل) كل من أتعاب وقترة اصدار تقرير عملية المراجعة (كمتغيرات تابعة). وبالتالي يمكن للباحث صياغة نماذج اختبار الفرض الإحصائية على النحو التالي:

أ- نماذج اختبار الفرض

1- نموذج اختبار الفرض الإحصائي الأول للدراسة:

\[
\ln AF = \beta_0 + \beta_1 ERM (Quality) + \beta_2 AC.Size + \beta_3 Financial AC. + \beta_4 Specialist + \beta_5 SQSEG + \beta_6 LTDebt + \beta_7 ROA + \beta_8 Loss + \beta_9 \ Big4 + \beta_{10} LNTA + \beta_{11} RECINV + \beta_{12} OTHLIAB + \epsilon. \tag{1}
\]

حيث أن:

\[
\ln AF = \log \text{أتعاب}
\]

2- نموذج اختبار الفرض الإحصائي الثاني للدراسة:

\[
\text{Delay} = \beta_0 + \beta_1 ERM (Quality) + \beta_2 AC.Size + \beta_3 Financial AC. + \beta_4 Specialist + \beta_5 SQSEG + \beta_6 LTDebt + \beta_7 ROA + \beta_8 Loss + \beta_9 \ Big4 + \beta_{10} LNTA + \epsilon. \tag{2}
\]

حيث أن:

\[
\text{Delay} = \log \text{وقت تأخير تقرير المراجعة}
\]
نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق نظم إدارة المخاطر المؤسسية على إدارة عملية المراجعة (مع دراسة اختبارية)

ب- مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في كافة الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري، ولكن نظراً لأن تطبيق نموذج جودة إدارة المخاطر المؤسسية يتطلب التحليل القطاعي الذي يعتمد على سنة واحدة فقط لكل قطاع، فضلاً عن البيانات المتاحة عن أتعاب عملية المراجعة محدودة جداً أمام الباحث. وبالتالي، فإن الباحث سيعتمد على استخدام العينة التحكمية في ضوء البيانات المتاحة عن أتعاب المراجعة للسنة المالية المنتهية في عام 2019، وهو ما أسفر عن وجود 67 مشاهدة موزعة على قطاعات سوق الأوراق المالية المصري من خلال الجدول رقم (1) التالي:

<table>
<thead>
<tr>
<th>عدد المشاهدات</th>
<th>القطاع</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>12</td>
<td>العقارات</td>
</tr>
<tr>
<td>10</td>
<td>التشييد ومواد البناء</td>
</tr>
<tr>
<td>5</td>
<td>رعاية صحية وادوية</td>
</tr>
<tr>
<td>5</td>
<td>منتجات منزلية وشخصية</td>
</tr>
<tr>
<td>13</td>
<td>أغذية ومشروبات</td>
</tr>
<tr>
<td>3</td>
<td>موارد أساسية</td>
</tr>
<tr>
<td>10</td>
<td>سياحة وترفيه</td>
</tr>
<tr>
<td>10</td>
<td>خدمات ومنتجات صناعية وسيارات</td>
</tr>
<tr>
<td>67</td>
<td>الإجمالي</td>
</tr>
</tbody>
</table>

العدد الأول 2020
نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق نظم إدارة المخاطر المؤسسية على إدارة عملية المراجعة (مع دراسة عرضية)

ويمكن تمثيل عينة الدراسة بيانياً من خلال الشكل رقم (1) التالي:

المصدر: إعداد الباحث

ثالثاً: نتائج الدراسة الاختبارية:

يمكن للباحث عرض نتائج الدراسة الاختبارية من خلال ثلاثة محاور أساسية تتمثل في: الإحصاءات الوصفية للتعريف على شكل عينة الدراسة، ومواد أرتباط بيرسون للتعريف على طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة والتحقق من صحة فرض الدراسة، وأخيراً نتائج اختبارات الفروض الإحصائية للدراسة، وذلك على النحو التالي:

أ- الاحصاءات الوصيفية:

الإحصاءات الوصيفية تعبر عن مجموعة من الطرق المستخدمة لوصف الخصائص الرئيسية لمجموعة من البيانات كمية، حيث تهدف إلى عرض ملخص لطبيعة مفرادات عينة الدراسة وتنظيمها بهدف التعرف على طبيعة عينة البحث التي تم دراستها واختيارها وكيفية وتوزيعها والحكم على مدى قابلية نتائج هذه الدراسة للمقارنة مع

العدد الأول ٢٠٢٠

١٠٣٥
نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق نظم إدارة المخاطر المؤسسية على إدارة عملية المراجعة (مع دراسة اختبارية)

دراسة أخرى

وتتمثل أهم هذه الإحصاءات الوصفية في كل من مقياس النزعة المركزية ومقاييس النشاط. وتتمثل أهم مقاييس النزعة المركزية في كل من الوسط الحسابي والوسيط. أما الوسط الحسابي فهو متوسط قيمة المشاهدات بالعينة، بينما الوسيط هو القيمة المركزية لمجموعة البيانات عند ترتيبها تصاعدياً أو تنازلياً. بينما تتمثل أهم مقاييس النشاط في الانحراف المعياري حيث يعتمد على استدلالاته على جميع قيم بيانات العينة. وبالتحديد على انحرافات المشاهدات عن وسطها الحسابي. وبالتالي، يمكن للباحث عرض الإحصاءات الوصفية للكافحة المشاهدات بعينة الدراسة من خلال الجدول الخاص بالإحصاءات الوصفية على النحو التالي:

جدول رقم (4): الإحصاءات الوصفية

<table>
<thead>
<tr>
<th>Variables</th>
<th>N</th>
<th>Mean</th>
<th>Median</th>
<th>Std. Deviation</th>
<th>Minimum</th>
<th>Maximum</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>LNAF</td>
<td>67</td>
<td>15.119</td>
<td>11.382</td>
<td>18.075</td>
<td>0.085</td>
<td>60.479</td>
</tr>
<tr>
<td>Delay</td>
<td>67</td>
<td>90.299</td>
<td>90.000</td>
<td>11.142</td>
<td>70.000</td>
<td>110.000</td>
</tr>
<tr>
<td>ERMQ</td>
<td>67</td>
<td>20.673</td>
<td>5.591</td>
<td>33.779</td>
<td>0.427</td>
<td>178.252</td>
</tr>
<tr>
<td>AC.Size</td>
<td>67</td>
<td>2.239</td>
<td>2.000</td>
<td>1.182</td>
<td>1.000</td>
<td>5.000</td>
</tr>
<tr>
<td>Financial AC.</td>
<td>67</td>
<td>0.478</td>
<td>0</td>
<td>0.503</td>
<td>0</td>
<td>1</td>
</tr>
<tr>
<td>Specialist</td>
<td>67</td>
<td>0.657</td>
<td>1</td>
<td>0.478</td>
<td>0</td>
<td>1</td>
</tr>
<tr>
<td>SQSEG</td>
<td>67</td>
<td>1.732</td>
<td>1.732</td>
<td>0.108</td>
<td>1.528</td>
<td>1.915</td>
</tr>
<tr>
<td>LTD debt</td>
<td>67</td>
<td>0.509</td>
<td>0.639</td>
<td>0.330</td>
<td>0.001</td>
<td>0.837</td>
</tr>
</tbody>
</table>

العدد الأول 2020

إطلاعات للإحصائيات
نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق نظم إدارة المخاطر المؤسسية على إدارة عملية المراجعة (مع دراسة اختبارية)

دمير علي مصطفى

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th>ROA</th>
<th>Loss</th>
<th>Big4</th>
<th>LNTA</th>
<th>RECINV</th>
<th>OTHLIAB</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td>67</td>
<td>67</td>
<td>67</td>
<td>67</td>
<td>67</td>
<td>67</td>
</tr>
<tr>
<td>0.101</td>
<td>0.642</td>
<td>0.552</td>
<td>15.340</td>
<td>15.339</td>
<td>0.500</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>0.040</td>
<td>1</td>
<td>1</td>
<td>8.755</td>
<td>7.892</td>
<td>0.452</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>0.206</td>
<td>0.483</td>
<td>0.501</td>
<td>18.158</td>
<td>19.241</td>
<td>0.246</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>-0.185</td>
<td>0</td>
<td>0</td>
<td>5.365</td>
<td>2.365</td>
<td>0.050</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>1.292</td>
<td>1</td>
<td>1</td>
<td>60.430</td>
<td>94.042</td>
<td>0.829</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

وتشير النتائج من نموذج تحليل الانحدار (OLS) الخاص بالإحصاءات الوصيفية لعينة الدراسة في البيئة المصرية وجود مجموعة من الملاحظات ذات الأهمية، ويمكن ذكرها فيما يلي:

1- بالنسبة للمتغيرات التابعة أتعاب المراجعة LNAF, Delay وفترة اصدار تقرير المراجعة على التوالي يتبين أن الوسط الحسابي للعينة يبلغ 9.29% على التوالي، والجدير بالذكر أن الوسط الحسابي لكليهما يقترب من الوسط البالغ 11.38%، وهو ما يشير إلى عدم وجود فجوة كبيرة بين المشاهدات المدرجة بالعينة، الاختلاف قدرتها على تمثيل تلك المتغيرات للمجتمع، كما يشير إلى أن متوسط فترة اصدار تقرير المراجعة في البيئة المصرية يبلغ 90 يوم أي ثلاثة أشهر تقريبا.

2- بالنسبة للمتغيرات ERMQ يتتب اتساع الوجوة بين الوسط الحسابي البالغ 20.22% والوسط البالغ 5.52% وقد تعتبر هذه الوجوة طبيعية حيث يرجع ذلك إلى تعدد القطاعات المدرجة بين الدراسة وعدم التقارب بينهما في البيانات الخاصة بكفاءة المؤشرات المدرجة بالمتبغ ERMQ، كما تشير هذه الفجوة إلى تركز معظم عينة الدراسة في أرقام الوسط الحسابي للمتغيرة.

العدد الأول 2020
نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق نظم إدارة المخاطر المؤسسية على إدارة عملية المراجعة (مع دراسة اختبارية)

د/ نورمين علي محمد المر

1- بالنسبة للمتغير Financial AC الخاص بوجود أحد المتخصصين في المحاسبة والمراجعة بلجان المراجعة يتبين أن الوسط الحسابي يبلغ 47.8% وهو ما يشير إلى أن غالبية العينة المدرجة لا تحتوي بوجود أحد المتخصصين في المجال المالي بلجنة المراجعة.

2- بالنسبة للمتغير Specialist الخاص بالتخصص الصناعي لمراقب الحسابات يبلغ الوسط الحسابي له 65.7% وهو ما يشير إلى أن غالبية المشاهدات المدرجة بعينة الدراسة تحتوي بوجود مراجع حسابات متخصص صناعياً في نفس نشاط المنشأة.

3- بالنسبة للمتغير Big4 يبلغ الوسط الحسابي له 64.2 % وهو ما يشير إلى أن غالبية المراجعين الموجودين بعينة الدراسة من شركات المراجعة الكبرى، ويشير أيضاً إلى وجود احتمالية تركز سوق المراجعة في البيئة المصرية.

4- يتبع قارب الفجوة بين الوسط الحسابي والوسيط للمتغيرات SQSEG, LTDebt, ROA على التوالي وهو ما يشير إلى انتظام قيم العينة في تلك المتغيرات، ومن ثم ارتفاع فرص تمثيلها لمجتمع الدراسة. تأسساً على العرض السابق لبعض نتائج الإحصاءات الوصفية المتعلقة بالمتغيرات محل الاهتمام بالدراسة يتضح لدى الباحث أن نتائج الدراسة الحالية قابلة للمقارنة بنتائج الدراسات الأخرى السابقة وذات الصلة بموضوع الدراسة.

138

العدد الأول 2020

النهاية للاستشارات
**ب- مصفوفة ارتباط بيرسون:**

جدول رقم (2): مصفوفة ارتباط بيرسون

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th>LNAF</th>
<th>Delay</th>
<th>ERMO</th>
<th>AC Size</th>
<th>Financial AC</th>
<th>SQSEG</th>
<th>LTDebt</th>
<th>ROA</th>
<th>Loss</th>
<th>Big4</th>
<th>LNTA</th>
<th>RECINV</th>
<th>OTHILAB</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td><strong>LNAF</strong></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>Pearson</td>
<td>1.00</td>
<td>0.80</td>
<td>0.80</td>
<td>0.80</td>
<td>0.80</td>
<td>0.80</td>
<td>0.80</td>
<td>0.80</td>
<td>0.80</td>
<td>0.80</td>
<td>0.80</td>
<td>0.80</td>
<td>0.80</td>
</tr>
<tr>
<td>Correlation</td>
<td>0.40</td>
<td>0.40</td>
<td>0.40</td>
<td>0.40</td>
<td>0.40</td>
<td>0.40</td>
<td>0.40</td>
<td>0.40</td>
<td>0.40</td>
<td>0.40</td>
<td>0.40</td>
<td>0.40</td>
<td>0.40</td>
</tr>
<tr>
<td>Sig. **</td>
<td>0.00</td>
<td>0.00</td>
<td>0.00</td>
<td>0.00</td>
<td>0.00</td>
<td>0.00</td>
<td>0.00</td>
<td>0.00</td>
<td>0.00</td>
<td>0.00</td>
<td>0.00</td>
<td>0.00</td>
<td>0.00</td>
</tr>
<tr>
<td><strong>Delay</strong></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>Pearson</td>
<td>1.00</td>
<td>0.80</td>
<td>0.80</td>
<td>0.80</td>
<td>0.80</td>
<td>0.80</td>
<td>0.80</td>
<td>0.80</td>
<td>0.80</td>
<td>0.80</td>
<td>0.80</td>
<td>0.80</td>
<td>0.80</td>
</tr>
<tr>
<td>Correlation</td>
<td>0.40</td>
<td>0.40</td>
<td>0.40</td>
<td>0.40</td>
<td>0.40</td>
<td>0.40</td>
<td>0.40</td>
<td>0.40</td>
<td>0.40</td>
<td>0.40</td>
<td>0.40</td>
<td>0.40</td>
<td>0.40</td>
</tr>
<tr>
<td>Sig. **</td>
<td>0.00</td>
<td>0.00</td>
<td>0.00</td>
<td>0.00</td>
<td>0.00</td>
<td>0.00</td>
<td>0.00</td>
<td>0.00</td>
<td>0.00</td>
<td>0.00</td>
<td>0.00</td>
<td>0.00</td>
<td>0.00</td>
</tr>
<tr>
<td><strong>Financial AC</strong></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>Pearson</td>
<td>1.00</td>
<td>0.80</td>
<td>0.80</td>
<td>0.80</td>
<td>0.80</td>
<td>0.80</td>
<td>0.80</td>
<td>0.80</td>
<td>0.80</td>
<td>0.80</td>
<td>0.80</td>
<td>0.80</td>
<td>0.80</td>
</tr>
<tr>
<td>Correlation</td>
<td>0.40</td>
<td>0.40</td>
<td>0.40</td>
<td>0.40</td>
<td>0.40</td>
<td>0.40</td>
<td>0.40</td>
<td>0.40</td>
<td>0.40</td>
<td>0.40</td>
<td>0.40</td>
<td>0.40</td>
<td>0.40</td>
</tr>
<tr>
<td>Sig. **</td>
<td>0.00</td>
<td>0.00</td>
<td>0.00</td>
<td>0.00</td>
<td>0.00</td>
<td>0.00</td>
<td>0.00</td>
<td>0.00</td>
<td>0.00</td>
<td>0.00</td>
<td>0.00</td>
<td>0.00</td>
<td>0.00</td>
</tr>
</tbody>
</table>

**النوع**

*: Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

**: Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).
نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق نظم إدارة المخاطر المؤسسية على إدارة عملية المراجعة (مع دراسة احتمالية)

د/ نرمين على محمد المر

ج- نتائج تحليل الانحدار:

يهدف الباحث في هذا الجزء من الدراسة إلى تحليل أثر جودة نظام إدارة المخاطر المؤسسية (كمتغير مستقل) على كل من أفعال المراجعة وفترة إصدار تقرير المراجع (كمتغيرات تابعة). وذلك من خلال تشغيل نماذج اختبار الفروض الإحصائية للدراسة الحالية. والجدير بالذكر أن الباحث استخدم الآثار الثابتة للمنشآت (Firm Fixed
نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق نظم إدارة المخاطر المؤسسية على إدارة عملية المراجعة (مع دراسة عامة المراجعة)

د/ نرمين على محمد المر

العدد الأول 2020

1- نتائج اختبار الفرض الإحصائي الأول للدراسة:

يتبنا الفرض الأول بتحليل آثار جودة نظام إدارة المخاطر المؤسسية (كمتغير مستقل) على أهداف المراجعة كمتغير تابع. وبالتالي، لتحليل هذه العلاقة قام الباحث بتشغيل نموذج اختبار الفروض رقم (1) لاختبار الفرض الإحصائي الأول للدراسة واعتماداً على تحديد طبيعة العلاقة من خلال مستوى معنوية العلاقة واتجاهات وقيم معاملات المتغيرات المدرجة بنموذج اختبار الفروض رقم (1) تم التوصل إلى النتائج المعروضة بالجدول رقم (2) على النحو التالي:

| جدول رقم (2): نتائج اختبار الفرض الإحصائي الأول للدراسة |
|-----------------|--------|---------|-------|-------|
| Dependent Variable: Ln AF |
| Variable | β. Coef. | t-stat. | Sig. | VIF |
| Constant | 16.217 | 0.429 | 0.669 | |
| ERMQ | -0.228 | -3.643 | 0.001 | 1.467 |
| AC.Size | -0.615 | -0.397 | 0.693 | 1.098 |

(1) تستخدم الأثر الثابتة لتجنب أثار التحيز المحتمل على النتائج حيث أن كل مشاهدة تسجلها إحدى المشاهدات لها العديد من الخصائص التي ربما تؤثر أو لا تؤثر على المتغيرات المستقلة بالنموذج مما قد يساهم في خلق نوع من التحيز في مخرجات تشفير النموذج وتظهر الحاجة إلى التحكم في هذه الخصائص (Torres-Reyna, 2007). كما قام الباحث بإجراء تحليل الانحدار لكافة النماذج بالدراسة مع مراعاة الأخطاء المعيارية الحصينة العنقودية لتجنب أي تجمعات تكون أي تجمعات على مستوى المنتجات.
نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق نظم إدارة المخاطر المؤسسية على إجراء عملية المراجعة (مع دراسة علاجية)

د/ نرمين على محمد المر

<table>
<thead>
<tr>
<th>المتغير</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>Financial AC.</td>
</tr>
<tr>
<td>Specialist</td>
</tr>
<tr>
<td>SQSEG</td>
</tr>
<tr>
<td>LTDent</td>
</tr>
<tr>
<td>ROA</td>
</tr>
<tr>
<td>Loss</td>
</tr>
<tr>
<td>Big4</td>
</tr>
<tr>
<td>LNTA</td>
</tr>
<tr>
<td>RECINV</td>
</tr>
<tr>
<td>OTHLIAB</td>
</tr>
</tbody>
</table>

<table>
<thead>
<tr>
<th>التأثيرات المستقلة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>Firm Fixed Effects</td>
</tr>
<tr>
<td>Included</td>
</tr>
<tr>
<td>F-value</td>
</tr>
<tr>
<td>N</td>
</tr>
<tr>
<td>Adj.R2</td>
</tr>
</tbody>
</table>

يتبين للباحث من خلال النتائج المعروضة بالجدول رقم (٦) الارتفاع النسبي بالقوة التفسيرية لنموذج اختبار الفروض الإحصائية رقم (١) بالدراسة يمكنه تفسير التباين الكلي في أتعاب المراجعة بنسبة ٦٢.٤%، وبالتالي، فإن نموذج اختبار الفروض رقم (١) يمكنه تفسير العلاقة بكفاءة بين المتغيرات الداخلية فيه. كما يتبين أن قيمة F-value = 4.44 > 2 معنوية وهو ما يشير إلى ملاءمة نموذج اختبار الفروض الإحصائية للدراسة.

٢٠٢٠

العدد الأول
نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق نظم إدارة المخاطر المؤسسية على إدارة عملية المراجعة (مع دراسة احتمالية)

د/ نرمين على محمد المر

وبالنظر إلى معنوية المعاملات المدرجة بنموذج اختبار الفروض الإحصائية التي تتبين للباحث معنوية المتغير المستقل ERMQ حيث أن t-stat. = 3.643 > 2; Sig. = 0.001 < 0.05 (5) ومن ثم تتبين أن جودة نظام إدارة المخاطر المؤسسية لها تأثير عكسي معنوي على أتعاب عملية المراجعة، أي أن ارتفاع جودة نظام إدارة المخاطر المؤسسية يؤدي إلى انخفاض مستوى الأتعاب المدفوعة للمراجع الخارجي حيث سيؤدي إلى تسهيل مهامه ومساعدته في الحصول على الكثير من المعلومات، وعليه لن يبذل جهدًا كبيرًا في عملية المراجعة.

كما يتبين معنوية معاملات المتغيرات الحاكمة الخاصة بالتخصص الصناعي لمراعاة الحسابات وحجم الأصول OTHLIAB بنسبة الالتزامات إلى الأصول، ولكن يحمل الأول اشارة موجبة حيث أن t-stat. = 2.927 > 2; Sig. = 0.005 < 0.05 (5) بينما يحمل الأخيران اشارة سلبية حيث أن t-stat. = 4.151 > 2; Sig. = 0.050 < 0.05 (5). وتلك النتائج تشير إلى وجود علاقة طردية بين المتغير الحاكم التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وأتعاب عملية المراجعة، ووجود علاقة عكسية بين المتغيرات الحاكمة حجم الأصول ونسبة الالتزامات إلى الأصول والمتغير التابع أتعاب المراجعة. أي أن وجود التخصص الصناعي لمراقب الحسابات يؤدي إلى ارتفاع أتعاب المراجعة، كما أن زيادة حجم الأصول ونسبة الالتزامات إلى الأصول يؤدي إلى انخفاض أتعاب المراجعة. والجدير بالذكر أن الباحث لم يواجه أي مشاكل تتعلق بالأدوار الخطي (Multicollinearity) حيث أن أقصى قيمة لمعامل تضخم التبباين (VIF) تبلغ (3.981) (1). وإضافة لذلك تتأكد اتباع العينة للتوزيع الطبيعي من خلال الرسم البياني رقم (1) التالي:

نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق نظم إدارة المخاطر المؤسسية على إدارة عملية المراجعة (مع دراسة اختبارية)

د/ نرمين على محمد المر

Histogram
Dependent Variable: LNAF

Mean = 5.75E-15
Std. Dev. = 0.905
N = 67
نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق نظم إداره المخاطر المؤسسية على إداره عملية المراجعة (مع دراسة اختبارية)

د/ نرمين على محمد المر

Normal P-P Plot of Regression Standardized Residual

Dependent Variable: LNAF

Expected Cum Prob

Observed Cum Prob

العدد الأول 2020

http://www.manaraa.com
نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق نظم إدارة المخاطر المؤسسية على إدارة عملية المراجعة (مع دراسة اختبارية)

د/ نرمين على محمد المر

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن بناء نموذج التنبؤ بالأثر على المتغير التابع الخاص بتعاب المراجعة من خلال معرفة المتغير المستقل جودة نظم إدارة المخاطر المؤسسية والمتغيرات الحاكمة الأخرى من خلال النموذج التالي:

$$
	ext{Ln AF} = 16.217 - 0.228 \text{ERM (Quality)} - 0.615 \text{AC.Size} + 0.598 \text{Financial AC.} + 14.931 \text{Specialist} + 6.268 \text{ROA} - 8.101 \text{Loss} + 8.319 \text{Big4} - 0.302 \text{LNTA} - 0.071 \text{RECINV} - 47.353 \text{OTHLIAB}
$$

وتؤدي النموذج التالي إلى رفض الفرض عدم وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير الردودية.

2- نتيجة اختبار الفرض الإحصائي الثاني للدراسة:

يقسم الفرض الثاني بتحليل أثر جودة نظم إدارة المخاطر المؤسسية (كمتغير مستقل) على فترة إصدار تقرير المراجعة كمتغير تابع. وبالتالي لتحليل هذه العلاقة قام الباحث بتشغيل نموذج اختبار الفرض رقم (2) لاختبار الفرض الإحصائي الثاني للدراسة واعتماداً على رصد طبيعة العلاقة من خلال مستوى معنوية العلاقة واتجاهات وقيم معاملات المتغيرات المدرجة بنموذج اختبار الفرض رقم (2) تم التوصل إلى النتائج المعروضة بالجدول رقم (7) على النحو التالي:

العدد الأول 2020
نموذج مقترح لقياس تأثير تطبيق نظم إدارة المخاطر المؤسسية على إدارة عملية المراجعة (مع دراسة عقلية المرجعية)

د/ نرمين على محمد المر

جدول رقم (7): نتيجة اختبار الفرض الإحصائي الثاني للدراسة

<table>
<thead>
<tr>
<th>Variable</th>
<th>β. Coef.</th>
<th>t-stat.</th>
<th>Sig.</th>
<th>VIF</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>Constant</td>
<td>-29.622</td>
<td>-1.908</td>
<td>0.061</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>ERMQ</td>
<td>-0.089</td>
<td>-3.416</td>
<td>0.001</td>
<td>1.447</td>
</tr>
<tr>
<td>AC.Size</td>
<td>-1.138</td>
<td>-1.762</td>
<td>0.083</td>
<td>1.084</td>
</tr>
<tr>
<td>Financial AC.</td>
<td>0.306</td>
<td>0.187</td>
<td>0.852</td>
<td>1.261</td>
</tr>
<tr>
<td>Specialist</td>
<td>2.013</td>
<td>1.073</td>
<td>0.288</td>
<td>1.498</td>
</tr>
<tr>
<td>SQSEG</td>
<td>72.281</td>
<td>7.998</td>
<td>0.000</td>
<td>1.773</td>
</tr>
<tr>
<td>LTDebt</td>
<td>-6.539</td>
<td>-2.156</td>
<td>0.035</td>
<td>1.866</td>
</tr>
<tr>
<td>ROA</td>
<td>12.722</td>
<td>3.228</td>
<td>0.002</td>
<td>1.229</td>
</tr>
<tr>
<td>Loss</td>
<td>-3.544</td>
<td>-1.816</td>
<td>0.075</td>
<td>1.654</td>
</tr>
<tr>
<td>Big4</td>
<td>4.195</td>
<td>1.927</td>
<td>0.059</td>
<td>2.214</td>
</tr>
<tr>
<td>LNTA</td>
<td>-0.020</td>
<td>-0.366</td>
<td>0.716</td>
<td>1.926</td>
</tr>
</tbody>
</table>

Firm Fixed Effects | Included
F-value | 17.5
N          | 67
Adj.R2    | 75.80%

المصدر: إعداد الباحث في ضوء نتائج التحليل الإحصائي

يتبين للباحث من خلال النتائج المعروضة بالجدول رقم (8) الارتفاع النسبي بالقوة التفسيرية للنموذج حيث تبلغ 75.8% ، وهو ما يشير إلى أن المتغيرات

العدد الأول 2020

1047
نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق نظم إدارة المخاطر المؤسسية على إدارة عملية المراجعة (مع دراسة اختبارية)

د/ نرمين علي محمد المر

تمثل بشكل عام، نموذج اختبار الفروض الإحصائية رقم (2) للدراسة يمكنه تفسير النتائج الكلي في فترة اصدار تقرير المراجعة بنسبة 58.8%. وبالتالي، فإن نموذج اختبار الفروض رقم (2) يمكنه تفسير العلاقة بين المتغيرات الداخلية فيه. كما يتبين أن قيمة (F-value = 17.5 > 2) معنوية وهو ما يشير إلى ملاءمة نموذج اختبار الفروض الإحصائية للدراسة.

وبالنظر إلى معنوية المعاملات المدرجة بنموذج اختبار الفروض الإحصائية (t-stat. = 3.416, Sig. = 0.001 < 0.05), يتبين للبحث معنوية المتغير المستقل ERMQ حيث أن (t > 2Int)، ومن ثم يتبين أن جودة نظام إدارة المخاطر المؤسسية لها تأثير عكسي معنوي على فترة اصدار تقرير المراجعة، أي أن ارتفاع جودة نظام إدارة المخاطر المؤسسية يؤدي إلى انخفاض فترة اصدار تقرير المراجعة حيث سيؤدي إلى تسهيل مهمته ومساعدته في الحصول على الكثير من المعلومات، وعليه لن يبذل جهدًا كبيرًا في عملية المراجعة، وبالتالي ينخفض الوقت اللازم لعملية المراجعة.

SQSEG, ROA, LTDebt

كما يتبين معنوية معاملات المتغيرات الحاكمة الخاصة بعدد القطاعات الموجودة بالشركة وнем العائد على الأصول ونسبة الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول، ولكن يحمل عدد القطاعات الموجودة بالشركة ونم العائد على الأصول اشارة موجبة حيث أن (t > 2; Sig. < 0.000) وتشير النتائج إلى وجود علاقة طردية بين المتغيرات الحاكمة عدد القطاعات الموجودة بالشركة ونمت العائد على الأصول والمتغير التابع فترة اصدار تقرير المراجعة، ووجود علاقة عكسية بين المتغير الحاكم نسبة الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول والمتغير التابع فترة اصدار تقرير المراجعة. أي أن زيادة عدد القطاعات الموجودة بالشركة ونمت العائد على الأصول يؤدي إلى ارتفاع فترة اصدار تقرير المراجعة، كما أن زيادة نسبة الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول تؤدي إلى انخفاض فترة اصدار تقرير المراجعة.
نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق نظم إدارة المخاطر المؤسسية على إدارة عملية المراجعة (مع دراسة اختبارية)

والجدير بالذكر أن البحث لم يواجه أي مشاكل تتعلق بالازدواج الخطي (Multicollinearity) حيث أن أقصى قيمة لمعامل تضخم التباين (VIF) تبلغ (2.214). وإضافة لذلك تتأكد اتباع العينة للتوزيع الطبيعي من خلال الرسم البياني رقم(2) التالي:
نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق نظم إدارة المخاطر المؤسسية على إدارة عملية المراجعة (مع دراسة اختبارية)

د/ نرمين على محمد المر

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن بناء نموذج التنبؤ بالأثر على المتغير التابع الخاص بفترة اصدار تقرير المراجعة من خلال معرفة المتغير المستقل جودة نظم إدارة المخاطر المؤسسية والمتغيرات الحاكمة الأخرى من خلال النموذج التالي:

\[ \text{Ln AF} = -29.622 - 0.089 \text{ ERM (Quality)} -1.138 \text{ AC.Size} + 0.306 \text{ Financial AC.} + 2.013 \text{ Specialist} + 72.281 \text{ SQSEG} -6.539 \text{ LTDebt} + 12.722 \text{ ROA} -3.544 \text{ Loss} + 4.195 \text{ Big4} -0.020 \text{ LNTA} \]

وتأسساً على تلك النتائج، يمكن للباحث رفض الفرض العلامة الثاني للدراسة وقبول الفرض البديل على النحو التالي:

يوجد تأثير معنوي لجودة نظم إدارة المخاطر المؤسسية على فترة اصدار تقرير المراجعة، أي أن زيادة يدفة نظم إدارة المخاطر المؤسسية تؤدي إلى انخفاض فترة اصدار تقرير المراجعة.
تحديث مقتدر لقياس أثر تطبيق نظم إدارة المخاطر المؤسسية على إدارة عملية المراجعة (مع دراسة احتمالية)

6/2020

النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية

في ضوء الدراسة النظرية والإحصائية توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية، يمكن عرضها على النحو التالي:

النتائج:

1- تمثل إدارة المخاطر المؤسسية عملية مستمرة ودائمة التطور تساهم في تحقيق أهداف المنشأة وإضافة القيمة، وذلك من خلال العمل بشكل مستمر وأكثر شمولية على تحديد كافة المخاطر التي تتعذر لها المنظمة وتقييم هذه المخاطر والتحكم فيها والسيطرة عليها.

2- يعتبر تقييم الإدارة للمخاطر جزء من تصميم وتشغيل الرقابة الداخلية لتقدير الأخطاء والمخالفات، بينما يقوم المراجعون بتقييم المخاطر لتحديد حجم الأدلة المناسب لعملية المراجعة.

3- تتضمن الدراسة وجود تأثير لإدارة المخاطر المؤسسية على عملية المراجعة الخارجية المتمثلة في (انخفاض أعباب عملية المراجعة، وانخفاض فترة إصدار تقرير المراجع) والذي يؤثر يدوره على كفاءة عملية المراجعة.

4- تشير النتائج الإحصائية إلى وجود تأثير عكسي معنى لجودة نظم إدارة المخاطر المؤسسية على أعباب عملية المراجعة، حيث يؤدي ارتفاع جودة نظم إدارة المخاطر المؤسسية إلى انخفاض مستوى الأعباب المدفوعة للمراجع الخارجي، وبالتالي رفض الفرض العدوم الأول للدراسة وقبول الفرض البديل "يوجد تأثير معنوي لجودة نظم إدارة المخاطر المؤسسية على أعباب المراجعة".

5- يوجد تأثير عكسي معنوي لجودة نظم إدارة المخاطر المؤسسية على فترة إصدار تقرير المراجعة، أي أن زيادة جودة نظم إدارة المخاطر المؤسسية يؤدي إلى انخفاض فترة إصدار تقرير المراجعة وهو ما يعني رفض الفرض العدوم الثاني للدراسة وقبول الفرض البديل "يوجد تأثير معنوي بين لجودة نظم إدارة المخاطر المؤسسية على فترة إصدار تقرير المراجعة".

العدد الأول 2020
نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق نظم إدارة المخاطر المؤسسية على إدارة عملية المراجعة (مع دراسة اختبارية)

6- تشير نتائج اختبارات النماذج إلى وجود علاقة طردية بين المتغير الحاكم التخصص الصناعي لمراجع الحسابات وأعمال عملية المراجعة، ووجود علاقة عكسية بين المتغيرات الحاكمة حجم الأصول ونسبة الالتزامات إلى الأصول والمتغير التابع أتعاب المراجعة.

7- تشير النتائج الإحصائية إلى وجود علاقة طردية بين المتغيرات الحاكمة عدد القطاعات الموجودة بالشركة ونسبة العائد على الأصول والمتغير التابع فترة إصدار تقرير المراجعة، ووجود علاقة عكسية بين المتغير الحاكم نسبة الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول والمتغير التابع فترة إصدار تقرير المراجعة.
نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق نظم إدارة المخاطر المؤسسية على إدارة عملية المراجعة (مع دراسة اختبارية)

د/ نرمين على محمد المر

التوصيات والدراسات المستقبلية

في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج بحثي الباحث بما يلي:

1- ضرورة تنفيذ نظم إدارة المخاطر المؤسسية لما تتميز به من منهج أكثر شمولية لإدارة المخاطر مقارنة بالمناهج التقليدية.

2- ضرورة الاهتمام بإعادة التأهيل العلمي والمهني والتطوير والتحسين المستمر لأعضاء الإدارة الداخلية المختلفة بالمنظمة لكي تكون المهارات المتعددة للتعامل مع نظام إدارة المخاطر المؤسسية.

3- ضرورة الأخذ في الاعتبار أن إدارة المخاطر المؤسسية تعتبر مجموعة من الأنشطة الجوهرية التي ترتبط فيما بينها بعلاقات تفاعلية في اتجاهات متعددة من عنصر إلى آخر من عناصر الرقابة الداخلية، ويمكن لأي عنصر أن يؤثر على الآخر.

4- إجراء المزيد من الدراسات البحوث المستقبلية حول دراسة أثر الإفصاح الإلكتروني عن معلومات إدارة المخاطر المؤسسية على جودة عملية المراجعة.

5- ضرورة دراسة تأثير جودة نظم إدارة المخاطر المؤسسية على رفع كفاءة عملية المراجعة بالمؤسسات المالية باستخدام المزيد من المتغيرات الحاكمة.

6- إجراء المزيد من الدراسات حول تأثر قوة نظام إدارة المخاطر المؤسسية على جودة عملية إعداد التقارير المالية.

العدد الأول ٢٠٢٠

١٠٨٣
المراجع

المراجع باللغة العربية

1. د. أحمد زكريا زكي عصيمي، "دور المراجع الداخلي في مراجعة إدارة مخاطر الأعمال: مع التطبيق على الشركات المساهمة المصرية"، "المجلة العالمية للبحوث والدراسات التجارية"، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، العدد 2009، العدد 2009.

2. د. أشرف أحمد محمد غالي، "أثر انعكاسات الدور الحديث للمراجعة الداخلية على تعزيز مراجعة إدارة المخاطر: دراسة نظرية وميدانية"، "المجلة العلمية للدراسات التجارية والبحثية"، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، المجلد 17، العدد 4، 2012.

3. د. أمينة رمضان محمد نمير، "تأثير إدارة مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات على علاقة مستوى هذا الخطر بتعديل تقرر توزير المراجعة، دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بالبورصة المصرية"، "المجلة البحوثية التجارية"، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد 2012.

4. د. إيمان محمد السعيد، "أثر جودة لجنة إدارة المخاطر ودورة حياة الشركة على جودة الإقراض المحاسبي عن المخاطر المالية وتعكيمه على نسبة الشركات: دراسة تطبيقية"، "المجلة الفكر/المحاسبي"، كلية التجارة، جامعة شمس، المجلد 22، العدد 6، 2018.

5. د. حاتم عبد الرؤوف، "أساليب المحاسبة الإدارية ونظم الرقابة الإدارية والمدخل الشامل لإدارة المخاطر ERM مع دراسة تطبيقية في البنوك التجارية"، "المجلة المصرية للدراسات التجارية"، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد 43، العدد 2013.

6. د. حاتم عبد الرؤوف الشيشني، "أساليب المحاسبة الإدارية ونظم الرقابة الإدارية والمدخل الشامل لإدارة المخاطر ERM مع دراسة تطبيقية في البنوك التجارية"، "المجلة المصرية للدراسات التجارية"، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد 37، العدد 2013.

7. د. سامي حسن علي، " إطار مقتني لقياس وتفسير التأثير المشترك لكل من التخصص الصناعي، وانفتاح المخاطر"، "المراجعة الدولية للبحوث المالية"، "المجلة الفكر المحاسبي"، كلية التجارة، جامعة شمس، المجلد 30، العدد 1، 2016.

العدد الأول 2013
نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق نظم إدارة المخاطر المؤسسية على إدارة عملية المراجعة (مع دراسة لاحقة)

د. نرمين على محمد المر

8- د. صلاح محمد عمران ، " وكالة حوكمة الشركات ومكافحة الشكاوى (حالة الإفصاح عن معلومات إدارة المخاطر) : دراسة تحليلية ديناميكية " ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، كلية التجارة ، جامعة أسوان ، العدد 69، 2015.


10- د. فاروق أحمد حسن ، " التقارير عن الرقابة الداخلية للجهات الخارجية : إطار مقترح "، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد 13، العدد 1، 1999.

11- د. محمد سامي سلامي ود. شكري السيد فوطة، " دور حوكمة الشركة في تجربة التنافس في تطوير مراجعة تقارير الحسابات، دراسة نظرية ميدانية "، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد 4، العدد 1، 2017.

12- د. خالد أحمد السيسي، " تطبيق دور المراجعة الداخلية من منظور حوكمة الشركة - دراسة ميدانية "، المؤتمر الرابع، الإسهامات المعاصرة للمحاسبة والمراجعة في ظل التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، يونيه 2007.

13- د. يوسف صلاح عبد الله حسن، " دور المراجعة الداخلية في تحسين أداء إدارة المخاطر "، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد 2، 2013.

المراجع باللغة الإنجليزية


نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق نظم إدارة المخاطر المؤسسية على إدارة عملية المراجعة (مع دراسة اختبارية)

د/ نرمين على محمد المر


5- Carcello, V., and et al., "CEO involvement in selecting board members, audit committee effectiveness, and restatements", _Contemporary Accounting Research_ Vol.28, No.2, 2011.


24- Standard & Poor’s (S&P), Ratings Direct, 2012 Available at: http://www.standardandpoors.com/ratingsdirect